(المسـائل الاختيـارية في الوقف والابتداء عند "الأدفوي" -رحمه الله - من خلال سورة البقرة)

إعداد البـاحثة

بسمة علي حسن حلواني

قسم الشريعة والدراسات الإسلامية – تخصص الكتاب والسنة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة الملك عبد العزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الخامس الجزء الثاني ٢٠٢٠م

المسـائل الاختيارية في الوقف والابتداء عند الأدفوي - رحمه الله (من خلال سورة البقرة)

بسمة علي حسن حلواني

قسم الشريعة والدراسات الإسلامية، تخصص الكتاب والسنة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، السعودية

البريد الإلكتروني: bsmah-3@hotmail.com

ملخص البحث :

لمّا كان لعلم الوقف والابتداء مكانة عظيمة بين علوم القرآن الكريم، وصلته الوثيقة في بيان المعنى، ولم أجد من اهتم بجمع اختيارات هذا الإمام العالم الفاضل في الوقف والابتداء، يمّمت وجهي، وعزمتُ بعد استخارة المولى سبحانه في تحقيق رغبتي بالمشاركة في هذا الفن الشريف، والاشتغال به مساهمة مني في خدمة كتاب الله، وبيان صحة الوقف على الآي عند تمام المعنى ووضوحه، فاخترتُ لذلك الموضوع التالي : **(المسائل الاختيارية في علم الوقف والابتداء عند الأُدفوي رحمه الله من خلال سورة البقرة).** مستمدة من الله العون والتوفيق والسداد.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة : جلالة هذا العلم وعظيم فائدته. مما يزيد الاهتمام والعناية بهذا العلم، أنه متعلق بأعظم كلام وهو كلام الله جل وعلا، الذي تعبدنا بتلاوته. وبيان أهمية علم الوقف والابتداء لقارئ القرآن، خاصة الوقوف على اختيار الأئمة الأعلام في علم الوقف. وعِظم علم الوقف والابتداء ، وأثرهما الكبير في التفسير والبيان .

الكلمات المفتاحية : المسائل ، الاختيارية ، الوقف ، الابتداء

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الخامس الجزء الثاني ٢٠٢٠م

Optional Issues In Waqf And Getting Started At Al-Adfawi -May Allaah Have Mercy On Him- (Through Surat Al-Baqarah)

Basma Ali Hassan Halawani
Department of Sharia and Islamic Studies, Book and Sunna specialization Faculty of Arts and Humanities , King Abdulaziz University, Jeddah,Saudi Arabia

E-mail : bsmah-3@hotmail.com

Abstract :

Since the science of endowment and initiation has a great place among the sciences of the Holy Quran, and its close link in the statement of meaning, and I did not find anyone interested in collecting the choices of this imam virtuous world in the endowment and initiation, my face was nationalized, It is my contribution to the service of the Book of Allah, and the statement of the validity of the endowment on the verse when the full meaning and clarity, so I chose the following topic: (Optional Issues in Waqf and Getting Started at Al-Adfawi -may Allaah have mercy on him- (through Surat Al-Baqarah)). Derived from God help, conciliation and Straightforwardness. The most important findings of the study: His Majesty this science and great usefulness. Adding to the interest and attention to this science, it is related to the greatest words, the word of God Almighty, which worshiped by reciting. And the importance of the knowledge of the endowment and the beginning of the reader of the Koran, especially stand on the selection of imams flags in the science of endowment. The great knowledge of endowment and initiation, and their great impact on interpretation and statement .

The study recommended the following.

Keywords: Optional matters , Endowment , Inception .

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل كتاباً أُحكمت آياته ثم فصلت من لدن عليم حكيم، والصلاة والسلام على النبيّ الأميّ المبعوث رحمة للعالمين. **أما بعد:** فإن فنون العلوم تدو في الشرف والرّفعة والأهمية مع موضوعاتها المتعلقة بها، وتسمو وتعظم بعظم تلك العلوم، وشرف العلم بشرف المعلوم، وأيّ علم من علوم القرآن هو علم عظيم وفنّ أصيل، اكتسب تلك المكانة لأهمية القرآن العظيم عند المسلمين، ونال ذك الشرف لشرف هذا الكتاب المجيد.

ومن تلك العلوم علم الوقف والابتداء، إذ يحتل مكاناً ذا شأن، حيث إنّه جانب مهم في أداء تلاوة القرآن وفهمه والانتفاع به، فهو يوضح المواضع التي يجب أن يقف القارئ عليها بما يتفق مع وجوه التفسير المتنوعة، واستقامة المعنى وصحة اللغة، وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة، حتى يستتم القارئ الغرض كله من قراءته، فلا يخرج عن وجه مناسب من التفسير والمعنى من جهة، ولا يخالف وجوه اللغة وسُبل أدائها من وجه آخر، وبهذا يتحقق الغرض الذي من أجله يُقرأ القرآن وهو: الفهم والتدبر.

فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنها قال: (لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَإِنَّ أَحَدَنَا يُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ -ﷺ- فَيَتَعَلَّمُ حَلَالَهَا وَحَرَامَهَا، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ فِيهَا كَمَا تَعْلَمُونَ أَنْتُمُ الْقُرْآنَ»، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ رِجَالًا يُؤْتَى أَحَدُهُمُ الْقُرْآنَ فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ مَا يَدْرِي مَا أَمْرُهُ وَلَا زَاجِرُهُ، وَلَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ يَنْثُرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ)[(١)].

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه، ح/١٠١، كتاب الإيمان، حديث معمر، (٩١/١). وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً وَلَمْ يُخَرِّجَاه". وعلّق الذهبي بقول:" على شرط الشيخين، ولا علة له". وصحّحه الألباني رحمه الله. ينظر: الألباني، السلسلة الصحيحة، (١٦٤/١-١٦٥). **والمراد بالدّقل:** رديء التمر أو يابسه، يكون لرداءته ويبسه منثوراً لا يجتمع بعضه إلى بعض. ينظر: ابن قتيبة الدينوري، غريب الحديث، (٢٥٤/٢). ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، (٢/ ١٢٧).

قال أبو جعفر النحّاس رحمه الله معلقاً: "فهذا الحديث يدل على أنّهم كانوا يتعلمون التمام كما يتعلمون القرآن"[(١)] .ولتلك المكانة اشترط الكثير من العلماء على المجيز الذي يعكف على إعداد المتعلم ألا يُجيز أحداً إلا بعد معرفة الوقف، لأنه كما ورد عن علي بن أبي طالب ﷺ حين سُئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ قال الترتيل هو: تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف[(٢)] .

وقد اهتم العلماء بهذا العلم قديماً وحديثاً فجمع بعضهم مسائله في تصانيفهم منذ بزغ عصر التدوين، وتوالت فيه مؤلفاتهم واختياراتهم، ومن ذلك الإمام الأُدفوي رحمه الله حيث اعتنى به في تفسيره، فنال منزلة رفيعة وقيّمة بين كتب التفاسير.

ولمّا كان لهذا العلم مكانة عظيمة بين علوم القرآن الكريم، وصلته الوثيقة في بيان المعنى، ولم أجد من اهتم بجمع اختيارات هذا الإمام العالم الفاضل في الوقف والابتداء، يمّمت وجهي، وعزمتُ بعد استخارة المولى سبحانه في تحقيق رغبتي بالمشاركة في هذا الفن الشريف، والاشتغال به مساهمة مني في خدمة كتاب الله، وبيان صحة الوقف على الآي عند تمام المعنى ووضوحه، فاخترتُ لذلك الموضوع التالي:

(المسائل الاختيارية في علم الوقف والابتداء عند الأُدفوي رحمه الله من خلال سورة البقرة). مستمدة من الله العون والتوفيق والسداد.

(١) النحّاس، القطع والائتناف، (١٢/١). **والمراد بالدّقل:** رديء التمر أو يابسه، يكون لرداءته ويبسه منثوراً لا يجتمع بعضه إلى بعض. ينظر: ابن قتيبة الدينوري، غريب الحديث، (٢٥٤/٢). ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، (٢/ ١٢٧).

(٢) ينظر: ابن الجزري الدمشقي، النشر في القراءات العشر، (٢٠٩/١).

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

أولاً: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في أمور عدة أهما ما يلي:

- **أولاً:** تعلّق هذا الموضوع بكتاب الله تعالى من جهة كيفية الأداء الحسن.
- **ثانياً:** يبرز جانباً مهماً وهو أثر الاختيار في اختلاف الوقف والابتداء.
- **ثالثاً:** أهمية علم الوقف والابتداء ومكانته بين علوم القرآن.
- **رابعاً:** إبراز جهود العلماء رحمهم الله في خدمة كتاب الله تعالى، والفاء بحقّهم والاعتراف بعظيم فضلهم.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

- **أولاً:** شرفه وأهميته لتعلقه بالقرآن الكريم؛ ولأنه يُعين على فهم القرآن وتدبره، وهو أولى ما صرفت إليه الهمم.
- **ثانياً:** أهمية جمع ما تناثر من هذا العلم في كتب التفسير ودراستها وتحليلها، ومن ثمّ بيان المختار منها وفقاً للقواعد التفسيرية المتعلقة بها.
- **ثالثاً:** ارتباطه بعدد من العلوم المهمة والمفيدة لطالب العلم الشرعي، منها: علم التفسير، وعلم الفقه، وعلم اللغة وبخاصة النحو، ففيه من هذه العلوم، فوائد كثيرة، وفي بطون كتب الوقف منها لآلئ نفيسة.
- **رابعاً:** قلة اهتمام القراء بالوقوف الجيّدة، بل ربما وقع من بعض القرّاء الإضرار بالمعنى بسبب قبح الوقف أو الابتداء.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاطلاع على فهارس الرسائل العلمية من خلال مراكز البحث العلمي ومواقع الانترنت، وسؤال أهل الخبرة والاختصاص لم أقف على من عرض للاختيار في علم الوقف والابتداء، أو جمع اختيارات هذا الإمام العالم ودراستها دراسة مستقلة، ولذا حاولت في هذا البحث جمع اختيارات الأدفوي رحمه الله من تفسيره الاستغناء، والكشف عمن وافقه أو خالفه من أئمة هذا

الشأن، وصولاً للقول المختار الذي يبيّن المعنى بإذن الله، وجعل هذه الاختيارات على ترتيب المصحف، ليسهل الوصول إليها لكل من أراد معرفة اختيار أد الأئمة في وقف معيّن.

حدود البحث:

هذا البحث قائم على دراسة اختيارات الإمام الأدفوي في الوقف والابتداء، وموازنتها بأقوال غيره من أهل هذا الشأن، أومن المفسرين وغيرهم، حسب ما يقتضيه المقام، من خلال السور المحددة.

وقد رأيت أن يكون تقسيمه على الحدّين التاليين:

الحد الأول: الاختيارات.

اقتصرت على جمع الاختيارات التي صرّح باختيارها الأدفوي رحمه الله، وكذا إن ظهر من سياق الكلام اعتماده على اختيار غيره دون استدراك فهذا ترجيحاً واختياراً منه.

الحد الثاني: المواضع.

دراسة المواضع من خلال الحزب الأول من سورة البقرة، حيث بلغت (٥) اختيارات.

منهج البحث، وإجراءاته:

أولاً: منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث على المنهج الاستقرائي للمواضع، التحليلي للمسائل، المقارن للأقوال.

ثانياً: إجراءات البحث:

- **أولاً:** ذكر الآيات موضع الدراسة بالرسم العثماني، وترتيبها على حسب سور المصحف الشريف، وإن لم يكن ثمّة اختيار فيه سورة ما، لا أذكرها.
- **ثانياً:** وضعتُ لكل مسألة عنواناً خاصاً بها.
- **ثالثاً:** اكتفيت ببيان مصطلحات البحث بالتعريف الاصطلاحي.

- **رابعاً:** ذكرت اختيار الأدفوي رحمه الله ابتداءً، ثم جمعتُ الأقوال في كل مسألة حسب ما يقتضيه المقام سواء بالرجوع إلى كتب الوقف والابتداء، أو إلى غيرها من كتب التفسير، أو النحو، أو اللغة أو غير ذلك.
- **خامساً:** عزوتُ الأقوال إلى قائليها، وأحيل إلى الأصل مباشرة، ولا ألجأ للعزو بالواسطة إلا إن تعذرت الإحالة إلى الأصل.
- **سادساً:** مراعاة التسلسل التاريخي في جميع المصادر لكل علم معتمدة التأريخ الزمني على حسب وفيات أصحابها.
- **سابعاً:** حاولتُ تنزيل القواعد التفسيرية -قدر الامكان- عند الاختيار في كل مسألة مع شرحها وتوضيحها ما أمكن.

هيكلة البحث وتقسيماته:

-**المقدمة:** تضمّنت أهمية البحث وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهج البحث وإجراءاته.

-خطة البحث: قسّمت البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالوقف والابتداء، ومفهوم الاختيار فيه، **وفيه مطلبان:**

- **المطلب الأول:** التعريف بالوقف والابتداء، وأهميته.
- **المطلب الثاني:** مفهوم الاختيار في علم الوقف والابتداء.

المبحث الثاني: الاختيارات الواردة في سورة البقرة (دراسة تطبيقية).

- **الخاتمة:** وتضمّنت أهم نتائج البحث وتوصياته.

والله أسأله التوفيق والسداد في عرض المادة وتحليلها، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول: التعريف بعلم الوقف والابتداء، ومفهوم الاختيار فيه.

المطلب الأول: التعريف بعلم الوقف والابتداء، وأهميته.

يُراد بالوقف: عبارة عن قطع الصوت عند آخر الكلمة زمناً ما، فيتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة؛ وهو خلاف القطع؛ لأن القطع يكون بلا استئناف للقراءة[(١)]. **وأمّا الابتداء:** الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف، فإذا كان بعد القطع فيتقدمه الاستعاذة ثم البسملة إذا كان الابتداء من أوائل السور، وإذا كان من أثنائها فللقارئ التخيير في الإتيان بالبسملة أو عدم الإتيان بها بعد الاستعاذة[(٢)]. ولا يخفى على كل ذي بصيرة أهمية علم الوقف والابتداء، إذ بحسن اختيارهما تتبيّن معاني القرآن، وتُعرف مقاصده، وفي ذلك إظهار لفوائده، وتهيئة الغوص على دُرره وفرائده[(٣)]، وبالضد من ذلك، فقد ينزلق القارئ إلى محاذرَ شرعية بخطأ الوقفِ أو الابتداء بما يُتوهّم منه خلاف مراد الله تعالى، ولذا أوجب المتقدِّمون من الرعيلِ الأول على القارئ معرفة الوقف والابتداء. **قال ابن الأنباري رحمه الله:**" ومن تمامِ مَعرفةِ القرآنِ معرفةُ الوقف والابتداء، إذ لا يتأتى لأحدٍ معرفة معاني القرءان إلا بمعرفة الفواصل، فهذا أدلُّ دليل على وجوبِ تعلُّمِه وتعلِيمه" أهـ[(٤)].

ومن هذا المنطلق كان للأدفوي رحمه الله عناية بالغة بهذا العلم، فبوّب في كثير من الآيات بعد تفسيرها ما يتعلق بأحكام الوقف والابتداء، فغاير

(١) ينظر: محمود بن علي بسّة المصري، العميد في علم التجويد، المحقق: محمد الصادق قمحاوى، (الاسكندرية: دار العقيدة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م)، ص١٥٠. عبد القيوم عبد الغفور السندي، صفحات في علوم القرآن، (المكتبة الإمدادية: ١٤١٥هـ)، ص٢٦٧.

(٢) ينظر: عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ط٢، ٢ج، (المدينة المنورة: مكتبة طيبة، د. ت)، (١/ ٣٦٨، ٣٩٢). عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد، ط٧، (مصر: القاهرة، د. ت)، ص٢٢٢، ٢٣٣.

(٣) ينظر: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المعروف بالسخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، ٢ج، تحقيق ودراسة: دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م)، (٢/ ٦٧٣).

(٤) ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، (١٠٨/١).

بسلوكه هذا المنهج لكل من سلكه من المتقدمين، فقد كان حقاً ذا طابع خاص، وهدفٌ يرمي إلى مقصوده من جمع علوم القرآن في تفسيره وتطبيق ذلك فيه.

المطلب الثاني: مفهوم الاختيار في علم الوقف والابتداء.

إنّ من أكثر من يستعمل الاختيار كاصطلاح علمي له مدلوله أئمة القراءات، فالاختيار عندهم يُطلق ويُراد به: ملازمة إمام معتبر وجهاً أو أكثر من القراءات، فينسب إليه على وجه الشهرة والمداومة، لا على وجه الاختراع والرأي والاجتهاد(١). ومما تجدر الإشارة والتنبيه عليه أن الاختيار عند أهل القراءات يختلف عن الاختيار عند أهل العلوم الأخرى كالتفسير، والفقه، والأصول، وغيرهم(٢)؛ لأن الاختلاف بين القرّاء غالباً يكون بين قراءات كلها حق وصواب، وهذا يدل على أنّ اختيار أحدهم القراءة لا يعني ردّ أي قراءة ثابتة غيرها(٣). وأمّا الاختيار في اصطلاح أئمة الوقف والابتداء، فاستعمالهم له يدل على أنّه يوافق مدلول بقية العلوم الأخرى الذي هو: اختيار الشيء وتخصيصه، وتقديمه على غيره(٤)، فاختيار عالم لنوع من الوقف على آية أو جزء من آية يُعد اختياراً له.

---

(١) ينظر: ابن الجزري الدمشقي، النشر في القراءات العشر، (٥٢/١).

(٢) **قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:**" والاختيار في لغة القرآن يُراد به التفضيل، والاكتفاء، والاصطفاء كما قال تعالى:﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَۖ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗىٰ ۝١٢ وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ۝١٣﴾ [سورة طه، الآيات: ١١- ١٣]. **وقال الكفوي رحمه الله هو:** الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، كأن المختار ينظر إلى الطرفين، ويميل إلى أحدهما. ينظر: ابن تيمية الحرّاني، جامع الرسائل، (١٣٧/١). الكفوي، الكليات، ص٦٢. وقد استقضت في بيان معنى الاختيار عند أهل كل علم، والفرق بين الاختيار والترجيح، والعلاقة بينهما، بتوسع في رسالة الدكتوراة والتي هي بعنوان:" اخْتِيَـارَاتُ اَلإِدْفُوْي رَحِمَهُ اَللهُ المتوفى سنة (٣٨٨هـ) فِي تَفْسِيرِهِ "اَلِاسْتِغْنَاءُ في عُلومِ القُرْآن"، من أول الكتاب إلى سورة هود عليه السلام (عرضاً ودراسة)"، فهذا البحث مستل من هذه الرسالة، وما ذكرته هو من باب الاشارة فقط ليتضح المراد ويتبيّن الفرق.

(٣) ينظر: ابن الجزري الدمشقي، النشر في القراءات العشر، (٥٢/١).

(٤) – ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، (١/ ١٣٣).

من هنا يُمكن القول بأنّ الأنسب لتعريف الاختيار في علم الوقف والابتداء هو: انتقاء أحد الأقوال في حكم الوقف على آية أو جزء من آية بما يُحتم عليه بيان المعنى عنده، فيختاره ويقدّمه على غيره.

ويتضح هذا التعريف أكثر في المبحث الثاني الذي يشمل دراسة المسائل الاختيارية في هذا العلم دراسة تطبيقية، حيث يتم ذكر واستعراض أقوال أهل العلم في الوقف على آية ما، ثم بيان سبب أو علة اختيار كل قول إن وجد، وصولاً للقول المختار في نوع الوقف الصحيح على الآية.

المبحث الثاني: المسائل الاختيارية في علم الوقف والابتداء سورة البقرة (أنموذجاً).

- **قوله تعالى:** ﴿الٓمٓ ۝١﴾.

❐ مسألة في: نوع الوقف على الأحرف المقطعة كقوله جل ثناؤه ﴿الٓمٓ ۝١﴾

اختيار الأدفوي رحمه الله:

اختار أبو بكر الأدفوي أن نوع الوقف على ﴿الٓمٓ ۝١﴾ ونظائرها في القرآن الكريم (تام). حيث **قال رحمه الله:** "واختلفوا في الوقف عليها والائتناف بما بعدها، إلى أربعة أقوال: **القول الأول:** أن فيها ثلاثة أتمة. قول الأخفش، قال: ألف تمام، ولام تمام، وميم تمام، **وهو قول ليس بجيد**؛ لأنها في المصحف موصولة فلا يجوز قطعها، كما لا يجوز مخالفة ما في المصحف، ولا أعلم في كتاب الله تعالى منها شيئاً مقطوعا إلآ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ [(١)]، والعلة في قطعها دون غيرها؛ أن الحواميم سبع، فلما تكررت وزيد في إحداهن شيء كان منفصلا، وهي اثنان في عدد الكوفي، أعني ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾. **والقول الثاني:** أن القطع عليها كاف وليس بتمام، وهو قول أبي حاتم، فجعل الوقف كافياً لأن ما بعده مفيد، ولم يجعله تاما؛ لأنه إذا وقف عليها لم يُعرف معناه. **والقول الثالث:** أن القطع عليها ليس بتمام ولا كاف، لأنها متعلقة بما بعدها، فلا يمكن فصل ذلك عنها، وهو قول الفراء، وقطرب، ومحمد بن يزيد. **والقول الرابع:** أن القطع عليها تمام، لأن كل رأس آية جملة مستقلة تامة في العد الكوفي، وهو قول أبي إسحاق إبراهيم الزجاج، وأبي الحسن بن كيسان. **قال أبو بكر رحمه الله:**" **وهذا أولى** ما قيل في ذلك، وكل ما كان في القرآن من نظيره فهو مثله في قول ما ذكرناه" أهـ [(٢)].

(١) سورة الشورى، الآيتان: ١، ٢.
(٢) محمد بن علي الأدفوي، الاستغناء في علوم القرآن، تحقيق: محمد يحيى سعد آل منشط، (٣٦٠/١-٣٦١).

❖ **الدراسة والاختيـار:**

اختلـف علمـاء اللغـة والقـراءات فـي نـوع الوقـف علـى قولـه تعـالى ﴿ الٓمٓ ۝١ ﴾ تبعاً للمعنى المراد بها إلى أربعة أقوال؛ هي:

- **القول الأول: أنّ فيها ثلاثة (أتمّة)، حسب هجاء الحرف فـ(ألف) وقف أول تام، و(لام) وقف ثان تام، و(ميم) وقف ثالث تام.**

قـال بـه: الأخفش[(١)]. **والعلـة فـي ذلـك:** أنها حروف هجاء، كما تقول: واحد، اثنان، ثلاثة، فكذلك (آلم) هي: ألف، لام، ميم[(٢)]. **واُستدل لـه بـ:** كونها فواتح يفتتح الله بها القرآن، جاءت فقط للفصل بين السور؛ أي: تدل على انقضاء سورة وابتداء أخرى، وعلى هذا فلا مانع من الوقف على أي حرف منها[(٣)].

وأُعترض بما يأتي:

- **أولاً:** إنّ صحّ هذا القول عن الأخفش فليس معناه ما حُكي عنه بأنّه جعل كل حرف منها وقفاً تاماً بحيث يُتعّمد قطع النفس عليه، ومن تأوّل ذلك فلا شكّ أنه قد أخطأ خطأً واضحاً، وإنما مرُداه رحمه الله أنّ ذلك جائزاً للضرورة في حال قطع النفس للقارئ؛ لأن كل حرف منها كلمة مستقلة عن الأخرى فهي تُعامل معاملة حروف التهجي والعدد، فكما تقولك واحد، واثنان، وثلاثة، كذلك (ألم) ألف، ولام، وميم، **وهذا ما أبانه العُماني رحمه الله وصرّح بـه فـي كتابـه المرشد حيث قـال:** إن قصد الأخفش بالتأويل الذي حُكي عنه فقد أخطأ؛ لأن الحق أحقّ أن يُتّبع، إلا أنني لا أظن أنه

(١) لم أقف على قوله هذا في كتابه معاني القرآن- ولعلّ ذلك في كتابه المفقود المسمى بـ (الوقف التام)- وإنما نسبه إليه النحّاس في القطع والائتناف، وحكاه العماني في كتابه المرشد عن ابن مهران عنه. ينظر: النحـاس، القطع والائتناف، ص٣٠. العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٢١).
(٢) ينظر: النحّاس، القطع والائتناف، ص٣٠. العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٢١).
(٣) ولهذا نلحظ أنها لا تُعرب عند بعض النحاة كالخليل وسيبويه، لأنها محكيّة، فإنها إن أُعربت ذهب معنى الحكاية. ينظر: سيبويه، الكتاب، (٣/ ٢٥٩).

قصد هذا، بل أراد أن كل حرف من هذه الحروف المقطّع مستقل بنفسه، وهي كلمة بذاتها، وعلى هذا إذا قُطع النفس عليها في حال الضرورة فإنّ ذلك ممكن غير متعّذر كتعّذره في قولك: (ذلك) عند انقطاع النفس فتقول (ذا)، لأنه لا يُمكن أن تقول (ذا) ثم تُكمل (لك) وأردت به الوقف التام الذي شرطه المعروف في كتب الوقوف إتمام المعنى بإتمام الكلام، ولعلّ ما ذهب إليه المتأول وحكاه عن الأخفش هو قصور فَهمه لمراده، وهذا أكثر ما يغلط فيه المتأخرون؛ وذلك لأن عبارات المتقدمين قد تكون مُجملة يُراد بها عدة معاني، فإذا لم يكن الإنسان حاذقاً في الصنعة لم يستطع أن يقف على مقاصد هؤلاء في عباراتهم[(١)].

- **ثانياً:** أن كون هذه الأحرف فواتح جاءت للفصل بين السور هذا **المعنى ضعيف**، لأن الفصل حاصل بدون هذه الأحرف في السور التي لم تُذكر فيها، وحاصل فيما ذُكرت فيه بالبسملة تلاوة وكتابة[(٢)].

وقد ضعّف القول بهذا النوع من الوقف الأُدفوي رحمه الله موافقاً النحاس، **ووافقهما** المرصفي. **قال النحاس رحمه الله:** هذا قول **ليس عندي بصواب**؛ لأنها جاءت موصولة في رسم المصحف فلا يجوز قطعها، بخلاف قوله ﴿ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ﴾ لأن كل واحد منها رأس آية، فعُدت آيتين؛ لذا جاز القطع فيهما عن سائر الحواميم الباقية[(٣)]. **وقال المرصفي رحمه الله موضحاً:** كل كلمة من الكلمات الموجودة في فواتح السور سواء كانت مؤلفة من حرفين أم أكثر فهي كلمة برأسها، ولا يجوز فصل حرف من حروفها ولا الوقف عليه بالإجماع، بل لا بد الوقف على آخرها تبعاً للرسم إذ أنها رسمت موصولة في جميع المصاحف العثمانية باستثناء ﴿ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ﴾ فاتحة سورة الشورى؛

(١) ينظر: العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٢٢- ١٢٣).
(٢) ينظر: ابن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، (١/ ٧٠).
(٣) ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص٣٠.

فإنها رسمت مفصولة في كل المصاحف أي: ﴿حمٓ﴾ كلمة و﴿عٓسٓقٓ﴾ كلمة أخرى وهما آيتان [١].

- **القول الثاني: أن الوقف عليها كاف.**

قال بهذا: أبو حاتم السجستاني [٢]. **والعلة في ذلك:** أنها من المتشابه؛ فهي سر القرآن، الله أعلم بما أراد [٣]. **قال أبو عمرو الداني رحمه الله معلقاً:** ولهذا جعل الوقف عليها كافيًا؛ لأن ما بعدها مفيد، ولم يجعله تامًا؛ وذلك لأنه إنْ وقف عليها لم يعرف معناها [٤].

واعتُرِض عليه بـ: أنّ هذا المعنى **غير صحيح**، فلا يجوز أن يرد في كتاب الله ما لا يكون مفهوماً معناه للخلق [٥]. **وأُجيب بـ:** أنّ المتشابه قد ورد ذكره في القرآن، وهو غير معلوم؛ لقوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [٦]، فكذلك الحروف المقطعة من المتشابه [٧] **وقد اختار هذا النوع من الوقف السجاوندي رحمه الله حيث قال معللاً:** إن الوقف على ﴿الٓمٓ﴾ جائز؛ وذلك لاختلاف أهل العلم في معناها [٨].

(١) ينظر: المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، (٢/ ٤٥٧).
(٢) نسبه إليه النحاس في القطع، وأبو عمرو الداني في المكتفى. ينظر: النحاس، القطع والائتناف، أبو عمرو الداني، المكتفى، ص١٨.
(٣) ينظر: النحاس، معاني القرآن، (٧٨/١). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (١/ ١٥٤). الشوكاني، فتح القدير، (١/ ٣٤).
(٤) ينظر: أبو عمرو الداني، المكتفى، ص١٨.
(٥) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، (٦/ ٥). الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، (٢/ ٢٥٠). القمّي النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، (١/ ١٣١). القاسمي، محاسن التأويل، (١/ ٢٤٢).
(٦) -سورة آل عمران، الآية: ٧.
(٧) ينظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، (٢/ ٢٥١). القمّي النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، (١/ ١٣١)
(٨) ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، ص١٧٣.

- **القول الثالث: أن الوقف عليها ليس بتام ولا كافٍ (قبيح).**

وهذا قول: قطرب[١]، والفراء[٢]، والمبّرد[٣].

والعلة في ذلك:

أولاً: إمّا أنّها حروف من **حروف المعجم**، أُستغني بذكر ما ذُكر منها عن ذكر بواقيها، أي: أن القرآن مؤلف من هذه الحروف المقطعة التي منها بناء كلامهم، ليكون عجزهم عنه أبلغ في الحجة عليهم.

واستدلوا بدلالة كلام العرب، قال الشاعر:

بِالْخَيْرِ خَيْراتٍ وإن شَرًّا فَا ** وَلَا أُرِيد الشَّر إلا أَنْ تَا**[٤].

ثانياً: وإمّا أنها للتنبيه؛ ليفتح المشركون أسماعهم للقرآن، إذا تواصوا بالإعراض عنه.

وأعترض بما يأتي:

- **أولاً:** أّن هناك فرق بين ما أُنشد من الشعر، وبين هذه الحروف المقطعة[٥].
- **ثانياً:** القول بأنها للتنبيه، هو معنى ضعيف، وذلك لما يلي:

١- أنه لو كان كذلك لكان في جميع السور، ولم يكن في بعضها، بل إن غالبها ليس كذلك.

٢- أنه لو كان كذلك لكان ينبغي الابتداء بها في أول الكلام معهم سواء كان افتتاح سورة أو غير ذلك.

---

(١) ينظر: قطرب، معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، ص ٣٩٠.
(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، (١/ ١٠).
(٣) ينظر: ابن المبردّ، المقتضب، (١/ ٢٣٧- ٢٣٨).
(٤) البيت من البسيط، وهو بتمامه للشاعر: زهير بن أبي سلمى، ولم أقف عليه في ديوانه، بل نسبه إليه: القرطبي، وذكره من غير نسبة: سيبويه في الكتاب، والأخفش في القوافي، وابن عصفور في الضرائر. ينظر: سيبويه، الكتاب، (٣/ ٣٢١). الأخفش الأوسط، القوافي، ص٥٦. ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص١٨٥. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (١/ ٢٤٠).
(٥) أبو حيان، البحر المحيط، (١/ ٦٠).

٣- أن سورة البقرة وكذلك التي تليها آل عمران مدنيتان، وليستا خطاباً للمشركين، ومع ذلك جاءت فيهما(١).

ومن هنا يظهر أنهم إنما امتنعوا من الوقف عليها: لأن ﴿ الٓمٓ ﴾ متعلقة بما بعدها من حيث المعنى؛ لحصول الفائدة فيه، فلا يُفصل منه لذلك؛ فمثلاً القسم يوجب ألا يكون تام، لأنه متعلق بما بعده. وهكذا في التنبيه، أو كونها حروف معجم(٢).

والمقصد من هذا: أن الوقف على ﴿ الٓمٓ ﴾ ونحوها من الحروف المقطعة الموجودة في أوائل السور مبني على الاختلاف في معناها، ووجه تعلقها بما بعدها، وإعراب ما بعدها بناء على ذلك، وبعض علماء الوقف رحمهم الله تعالى يتكلمون على مسألة إعراب قوله جل شأنه:" ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾(٣)، ويبنون عن طريق ذلك حكم الوقف على قوله تعالى﴿الٓمٓ﴾ ومن هؤلاء: الإمام أبو العلاء الهمذاني رحمه الله؛ فإنه ذكر في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ **خمسة أوجه؛ منها:** أن ترفع ﴿ الٓمٓ ﴾ والمعنى: هذه الكلمة يا محمد ذلك الكتاب الذي وعدتك أن أنزله إليك، فعلى هذا لا يُحسن الوقف على ﴿ الٓمٓ ﴾ لأنها مرفوعة بقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ وذلك مرفوعاً بها(٤).

(١) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (١/ ٧٠- ٧١).
(٢) ينظر: النحاس، القطع والائتناف، مصدر سابق، ص٣١. النحاس، معاني القرآن، مصدر سابق، (١/ ٧٤- ٧٦). أبو عمرو الداني، المكتفى، مصدر سابق، ص ١٨.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢.
(٤) ينظر: الهمذاني، الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي، مخطوط، نسخة معهد البحوث بجامعة أم القرى، لوحة رقم ٢.

• **القول الرابع: أن الوقف عليها تمام.**

قال به: الأخفش[١]، والزجاج[٢]، وابن كيسان[٣]. **والعلة في ذلك:**

أولاً: إما أنها: اسماً للسورة، فيكون تقديرها: اقرأ (ألم). **وأُستدل له بدلالة الحديث النبوي:** ما ورد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الجُمُعَةِ فِي صَلاَةِ الفَجْرِ ألم تَنْزِيلُ السَّجْدَةَ...)[٤]

ثانياً: وإمّا أنّ كل حرف منها يفيد معنى، فـ ﴿ الٓمٓ ﴾ هو: (أنا الله أعلم)، و(المر): أنا الله أرى، و (المص): أنا الله أعلم وأفصل.

وأُعترض بما يأتي:

أولاً: أنّ كونها أسماءً للسور، فإنّ هذا المعنى بعيد، لما يلي:

١- أنها لو كانت أسماء للسور لاشتهرت بها، والشهرة بخلافها كسورة البقرة وآل عمران[٥].

٢- أن القول بهذا المعنى حقيقة يخرج إلى ما ليس في لغة العرب[٦].

٣- يلزم بذلك أن يكون مطلع كل سورة اسما لها، سواء أكان من الحروف المقطعة أم لا.

٤- أن هذه الحروف متحدة في عدة سور، مثل: (ألم)، و(آلر)، و(حم)[٧].

(١) باعتبار أنه ذكر الوقف على آخر الكلمة. نسبه إليه النحاس في القطع، والعماني في المرشد. ينظر: النحّاس، معاني القرآن، ص٣٠. العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٢١).
(٢) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (١/ ٦٢).
(٣) ينظر: ابن كيسان النحوي، معاني القرآن وإعرابه، ص٣٤٥.
(٤) أخرجه البخاري في صحيح، ح/ ٨٩١، كتاب الجمعة، باب ما يُقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة، (٢/ ٥)، واللفظ له.
وأخرجه مسلم في صحيحه، ح/ ٦٤، كتاب الجمعة، باب ما يُقرأ في يوم الجمعة، (٢/ ٥٩٩)، بلفظه، وزيادة في آخره:" وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺكَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقِينَ "
(٥) ينظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، (٢/ ٢٥٦). الآلوسي، روح المعاني، (١/ ١٠٣).
(٦) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (١/ ٢٨).
(٧) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (١/ ٢١١).

ثانياً: أمّا القول بكون كل حرفٍ منها يُفيد معنى، فإنّه **ضعيف؛** لسببين؛ هما:

١- أن هذا يسبب إشكالا، لأنه إن كان تفسير الألفاظ بناء على ما فيها من الحروف من غير أن تكون تلك اللفظة موضوعة في اللغة لذلك المعنى، انفتحت طريقة الباطنية في تفسير سائر ألفاظ القرآن بما يشاكل هذا الطريق[(١)].

٢- **ومما يضعفه أيضاً:** أنه لا ضابط له؛ لأنه أخذ مرة بمقابلة الحرف بحرفٍ أول الكلمة، ومرة بمقابلته بحرف وسط الكلمة أو آخرها[(٢)].

فكانت العلة من جَعْلِ الوقف عليها تاماً: كون ﴿ الٓمٓ ﴾ رأس آية في العد الكوفي، وكل ما كان كذلك كان جملة مستقلة وكلاماً تاماً[(٣)].

وقد اختار هذا النوع من الوقف الأدفوي رحمه الله موافقاً النحاس، **ووافقهما** أبو عمرو الداني[(٤)]. **قال النحاس رحمه الله معلقاً:** وقولهما جميعاً موجود في التفسير، فأما قول الزجاج فمروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأما قول ابن كيسان فمروي عن قتادة، فصار على هذين القول (تاماً) **وهذا أولى** ما قيل في ذلك[(٥)]. **وقال أبو عمرو الداني رحمه الله:** الوقف على: ﴿ الٓمٓ ﴾ حيث وقع (تاماً)، سواء جُعل اسماً للسورة. والتقدير: اقرأ (الم)، أو جعل على تأويل: أنا الله أعلم، وذلك **الاختيار** أهـ[(٦)].

وخلاصة القول: بعد البحث والنظر والدراسة السابقة لكل قول وأدلته ومناقشتها يُمكن القول أنّ الخلاف الوارد في أنواع الوقف لقوله:ﱡ الٓمٓ ﱠ هي ثلاثة: تام، وكافٍ، وقبيح؛ لأنه تحقق مراد الأخفش في قوله (ثلاثة أتمة)،

(١) ينظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، (١٤/ ١٩٤).
(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (١/ ٢٠٩).
(٣) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (١/ ٥٦). النحاس، القطع والائتناف، ص٣١. أبو عمرو الداني، المكتفى، ص١٨.
(٤) ينظر: أبو عمرو الداني، المكتفى، ص١٨.
(٥) ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص٣٢.
(٦) ينظر: أبو عمرو الداني، المكتفى، ص١٨.

فوقفين فيها ليسا بصحيح هما الأول والثاني بغير عذر يُعذر به القارئ، وأما الوقف على الحرف الأخير فوافق قوله قول بعض العلماء بكونه (تام).

الاختيـار:

من خلال استعراض أقوال أهل العلم السابقة في بيان نوع الوقف على قوله: ﴿الٓمٓ﴾، ودراسة مسالكهم في الترجيح بينها، والنظر في الأدلة التي اعتمدوا عليها؛ يتضح لي- والله أعلم- أن القول المختار هو القول الثاني؛ القائل: إن الوقف عليها ﴿كافٍ﴾، وهو خلاف لما اختاره الأدفوي رحمه الله ومن وافقه؛ وذلك لأنه لما كان نوع الوقف عليها مختلف فيه تبعاً لاختلاف المفسرين في معناها، تعيّن ذلك النظر من جهتين؛ هما:

أولاً: من جهة المعنى.

فإنه لما وجدنا- من خلال ما سبق عرضه في الدراسة- أن جميع الأقوال والآراء التي قيلت في معاني هذه الحروف المقطعة الموجودة في فواتح السور لم تسلم من الاعتراضات والمآخذ[(١)]، كان أحظى الأقوال في المراد بها: **أنها سرّ الله في القرآن، وهي من المتشابه الذي انفرد الله بعلمه،** ولا يجب أن يُتكلّم فيها، ولكن نؤمن بها وتمرّ كما جاءت، وذلك لأسباب منها:

-أن هذا القول رُوي عن أكابر الصحابة ﷺ والخلفاء الراشدين، وقد قال النبي ﷺ: (فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ)[(٢)]، وهم سلفنا

(١) **ملاحظة هامة**: اكتفيت من معاني الحروف المقطعة ما انبى عليه نوع الوقف في الآية، وإلا فمعانيها أوصلها العلماء إلى أكثر من عشرين قولاً كما قال الزركشي في البرهان، والسيوطي في الإتقان، ومن أراد الاستزادة في بيان المعاني، والاطلاع على جلّ الأقوال المذكورة فيها، ومناقشتها فليراجع المؤلفات التي اختصت بذلك، وسأورد جملة منها قيّمة النفع والجمع، تسنى لي الوقوف عليها من خلال البحث. ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (١/ ١٧٣). السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (٣/ ٣٠). أ.د. عادل بن علي الشدّي، الأحرف المقطعة في أوائل السور (دراسة تفسيرية)، (المملكة العربية السعودية – الرياض: مدار الوطن للنشر والتوزيع، د. ت).

(٢) جزء من حديث أخرجه الترمذي في سننه، ح ٢٦٧٦، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، (٥/ ٤٤)، واللفظ له، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه أبو داود في سننه، ح ٤٦٠٧، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، (٤/ ٢٠٠- ٢٠١)، بنحوه. وأخرجه ابن ماجه في سننه، ح ٤٢، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (١/ ١٥)، بنحوه. قال الألباني: صحيح. ينظر: الألباني، صحيح سنن أبي داود، (٣/ ١١٩). الألباني، صحيح سنن الترمذي، (٣/ ٧٠). الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، (١/ ٣٢).

الصالح الموصوفون بأنّهم خير القرون. ويؤيد ذلك القاعدة التفسيرية: [تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجةٌ على من بعدهم].

-أنّه القول الأسلم والأبعد عن الكلام في كتاب الله تعالى بغير علم ولا برهان.

-أنّ العلماء جميعًا متفقون على أنّها من المتشابه، وكل ما خالف الإجماع فهو قول شاذ، وهو رد على قائله. ويعضّده القاعدة التفسيرية التي تنص على أنّ: [كلّ تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد](١).

قال الشوكاني رحمه الله: " **والذي أراه لنفسي ولكل من أحبّ السلامة واقتدى بسلف الأمة** ألا يتكلم بشيء من ذلك، مع الاعتراف بأن في إنزالها حكمة لله عز وجل لا تبلغها عقولنا، ولا تهتدي إليها أفهامنا، وإذا انتهيت إلى السلامة في مداك فلا تجاوزه " اهـ(٢).

وقال السعدي رحمه الله: " وأمّا الحروف المقطعة في أوائل السور، فالأسلم فيها السكوت عن التعرض لمعناها من غير مستندٍ شرعي، مع الجزم بأنّ الله تعالى لم يُنزلها عبثًا؛ بل لحكمة لا نعلمها " اهـ(٣).

ثانياً: من جهة نوع الوقف عليها.

نجد أن قول أبي حاتم في الوقف عليها (كافٍ) من أحظى الأقوال الواردة في بيان نوع الوقف على هذه الأحرف المقطعة؛ وذلك؛ لسببين هما:

- **أولاً: لو لُوحظ** أنّ ما ورد عن أكابر الصحابة رضوان الله عليهم، والخلفاء الراشدين في معنى هذه الأحرف المقطعة وهي أنها: (من المتشابه الذي استأثر الله بعلم) هو المعنى الذي بنى عليه أبي حاتم السجستاني قوله في كون الوقف عليها (كافٍ)، وهو قول في الحقيقة **قوي عند النظر والتأمل فيه**، حيث نجد أنه نظر فيها من جهة معناها في نفسها ومعنى

(١) ينظر: حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، (١/ ١٩١، ٢٤٣).
(٢) الشوكاني، فتح القدير، (١/ ٣٨).
(٣) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص٤٠.

ما بعدها؛ فانتقى رحمه الله من أنواع الوقف ما رآه مناسباً لمعناها خروجاً عن الخوض في المراد بها، أو الجزم بأحد الأقوال الواردة في معانيها، لا سيما وأن بقية الأقوال الواردة في بيان نوع الوقف عليها يُحتّم على القائل بها الإحاطة بأحد معانيها والأخذ به دون غيره – وهذا خلاف الجمهور–، سواء من أجاز الوقف عليها فجعلها جملة مستقلة تامة المعنى، أو لم يجز الوقف فجعلها متعلقة بما بعدها وحصر المعاني فيها، فضلاً عن كون المعاني التي بُني عليها نوع الوقف لم تسلم من الاعتراضات والردود والتعقبات، لذا نجد أنه لما رأى رحمه الله ما بعدها لا يتوقف فَهم معناه على هذه الأحرف جعل الوقف عليها كافيا ولم يجعله تاما؛ لأنه في الجملة لا يُفهم من هذه الأحرف معنى واضحاً حتى على القول بأن لها معنى.

- **ثانياً**: الفرع تبعاً للأصل[(١)]، فلما كان الأصل مختلفاً فيه بين الصدِّ والرد، والنقد والإعراض كان الفرع كذلك، لذا كان قول ابي حاتم هو القول الوسط بين الأقوال خروجاً عن الخلاف الوارد في بيان معاني هذه الأحرف وتفسيرها؛ ولعل هذا ما أشار إليه السجاوندي رحمه الله حين اختار كون الوقف عليها جائزاً للاختلاف في تفسيرها، فكان هذا القول الأسلم والأقرب إلى الصواب بإذن الله تعالى، وهو مذهب من يرى تفضيل الاعتدال الذي هو صفة هذه الأمة المحمدية مصداقاً لقول الباري تبارك وتعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [(٢)]،

(١) ينظر: محفوظ بن أحمد بن الحسن الحنبلي، التمهيد في أصول الفقه، ٤ج، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، ومحمد بن علي بن إبراهيم، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي)،١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م)، (٤/ ٦).
(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

وقول النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ قَالَ: (عَدْلًا) [(١)].

- **ثالثاً**: ليس كل وقف على رأس آية يُعد جملة مستقلة تامة المعنى، بل قد يوقف على رأس الآية ويكون الوقف عليها:

إما كافياً؛ لتعلقه بما عده من جهة المعنى دون اللفظ (الاعراب)؛ كالوقف على قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [(٢)]، والابتداء بقول الحق: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [(٣)]، فآخر الآية الأولى كلام تام ليس له تعلُّق بما بعده لفظًا، ولكنه متعلق به من جهة المعنى؛ لأن كلا منهما إخبار عن حال الكفار.

أو حسناً؛ لتعلقه بما بعده من جهة اللفظ والمعنى، كأن يكون متبوعاً وما بعده تابعا له، أو مستثنى منه وما بعده مستثنى؛ كالوقف على (العالمين)، و(الرحيم)، و(الدين) في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [(٤)].

والله تعالى أعلم بالصواب

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ح/ ٣٣٣٩، كتاب أحاديث الأنبياء، باب بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة نوح عليه السلام، الآية: ١]، (٤/ ١٣٤)، بنحوه وأطول منه. وأخرجه في ح/ ٤٤٨٧، كتاب تفسير القرآن، بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٤٣]، (٦/ ٢١)، بنحوه وأطول منه.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٧.

(٤) سورة الفاتحة، الآيات: ١-٣. ينظر: ابن الأنباري، الإيضاح، (١/ ٤٩٤). أبو عمرو الداني، المكتفى، ص١١. السيوطي، الإتقان، (١/ ٢٨٤). المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، (١/٣٧٣-٣٧٤).

○**قال الله تعالى:** ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦ ﴾.

❐ **مسألة في: بيان معرفة موضع تمام الوقف من قوله:** ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ ﴾.

اختيار الأدفوي رحمه الله:

اختار أبو بكر الأدفوي أن الوقف على قوله تعالى: ﴿ فَمَا فَوۡقَهَاۚ ﴾ تام.

حيث قال رحمه الله: واُختلف في قطع القارئ من هذه الآية: فالتمام منها عند أحمد بن موسى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا﴾، وقال أحمد بن جعفر: إن وقف واقف على قوله جل وعلا: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا﴾، جاز، وكان حسناً، وقال الأخفش: إن شئت وقفت: ﴿ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ ﴾، وقال أبو حاتم: التمام.

قال أبو بكر رحمه الله: هذا أصح الأقوال، وأمّا أن يوقف على: ﴿مَثَلٗا﴾ فخطأ؛ لأن (ما) إن كانت زائدة للتوكيد، فلا يبتدأ بها، وإن كانت بمعنى (الذي) رفعت (بعوضة)، وكذا إن كانت نكرة، قال أبو جعفر: والقطع على مَّا ﴿بَعُوضَةٗ﴾ حسن، قال: ولكنّ الائتناف بما بعدها قبيح؛ لأنه منصوب مردود على ما قلبه، أي: بمعنى: ما بين بعوضة، قال أبو بكر: وليس الوقف على ﴿بَعُوضَةٗ﴾ تماماً، لأنه متعلق بما بعده ﴿ فَمَا فَوۡقَهَاۚ ﴾ كما قال أبو حاتم[1].

(١) ينظر: محمد بن علي الأُدفوي، الاستغناء في علوم القرآن، تحقيق: محمد يحيى سعد آل منشط، (١/ ٦٣٤- ٦٣٥).

الدراسة والاختيار:

اختلف المفسرون وعلماء الوقف والابتداء رحمهم الله تعالى في بيان موضع تمام الوقف من قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ **على ثلاثة أقوال، هي:**

- **القول الأول: أن الوقف تام على قوله:** ﴿أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا﴾.

قال به: أحمد بن موسى، وذلك باعتبار استئناف ما بعده لانقطاع المعنى[(١)]. **وضعّفه الأُدفوي رحمه الله موافقاً** ابن الأنباري؛ والنحّاس[(٢)]، **ووافقهم** أبو عمرو الداني. **قال ابن الأنباري رحمه الله** معللاً: لئلا يفصل بين عطف البيان ومتبوعه، وبين الفعل والمفعول[(٣)]. **وقال أبو عمرو الداني رحمه الله:** والوقف على (مثلاً) ليس كما قيل لأن (ما) زائدة مؤكدة، فلا يبتدأ بها[(٤)].

وقولهم هذا: يؤكد لنا أن اختلاف أهل الوقف والابتداء في تمام الوقف تبعاً لا اختلاف النحاة في الإعراب، فيكون توجيه الوقف على (مثلاً) بالنظر إلى إعراب ما بعدها (ما بعوضة)؛ **وفيها أقوال:**

❶ **أولاً: إما أن تكون (ما) زائدة للتوكيد، أي: مثلاً بعوضة.**

و**هو قول:** أبو عبيدة[(٥)]، والأخفش[(٦)]. **جوّده** الزجاج؛ **وأنكره** المبرّد، وتبعه الفخر الرازي **مصححاً. قال الزجاج رحمه الله: وهو قولٌ جيد؛** لاعتباره زيادة في الإعراب وليس المعنى، فهي مبهمة تزيد الاسم الذي دخلت عليه

(١) لم أقف عليه في كتبه التي توصلت إليها حسب اطلاعي، لكن نسبه إليه النحاس في القطع والائتناف، وأبو عمرو في المكتفى. ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص٤٦. أبو عمرو الداني، المكتف، ص٢٠.
(٢) ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص٤٦.
(٣) ينظر: أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص٣٥٦.
(٤) ينظر: أبو عمرو الداني، المكتفى، ص٢٠.
(٥) ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، (١/ ٣٥).
(٦) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، (٥٩/١).

شيوعاً وعموماً نحو قوله: (فَبِمَا رَحْمَةٍ من اللَّهِ لِنْتَ لَهم) المعنى فَبرحمة من الله[١]. **وقال المبرد رحمه الله معللاً:** وهو قول **منكر**؛ لأنه لا يمكن أن يكون في كتاب الله زيادة لغو[٢].

❶ **ثانياً: وإما أن تكون (ما) صفة لما قبلها.**

هذا قول: الفراء، وأبو البقاء[٣]؛ وذلك لأن المراد -والله تعالى أعلم- إظهار القلة والصغر للبعوضة، وليس البعوضة ذاتها[٤]. **وقد مال إليه:** السمعاني[٥]، والبغوي[٦]، وابن عطية؛ **وصوّبه:** السمين الحلبي

قال ابن عطية رحمه الله: "**والذي يترجح** أن (ما) صلة مخصصة كما تقول: جئتك في أمر ما فتفيد النكرة تخصيصاً وتقريباً، وبعوضة على هذا مفعول ثان" أهـ[٧]. **وقال السمين الحلبي رحمه الله:** "**والصوابُ** من ذلك أن تكونَ «ما» صفةٌ للنكرة، و «بعوضةً» بدلٌ لا عطفُ بيان" أهـ[٨].

❶ **ثالثاً: وإما أن تكون (ما) نكرة موصوفة، أي: شيئاً مثلاً، أو يذكر شيئاً ما قلّ أو كثر.**

هذا قول: الفراء[٩]، وأبو البقاء[١٠]، والآلوسي[١١]، والسعدي[١٢]. ومعنى **(ما):** شيء قليل، وتكون مفعول ثان، أو بدل من مثلا، وبعوضة نعت لـ (ما).

(١) ينظر: الزجاج، مصدر سابق، (١/ ١٠٣).
(٢) ينظر: المبرد، الكامل، (١/ ٢٦٩).
(٣) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، (١/ ٤٣).
(٤) ينظر: الفراء، معاني القرآن، (١/ ٢١).
(٥) ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، (١/ ٦١).
(٦) ينظر: البغوي، معالم التنزيل، (١/ ٧٦).
(٧) ابن عطية، المحرر الوجيز، (١/ ١١١).
(٨) السمين الحلبي، الدر المصون، (١/ ٢٢٥).
(٩) ينظر: الفراء، معاني القرآن، (١/ ٢١).
(١٠) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، (١/ ٤٣).
(١١) ينظر: الآلوسي، روح المعاني، (١/ ٢٠٨).
(١٢) ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص٤٧.

وقد جوزه الزجاج[١]، والنحّاس[٢]، **وصوّبه** ابن كثير. **قال ابن كثير رحمه الله: الصواب** أنها نكرة؛ لأن الله لا يستحي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا، أَيْ: أَيَّ مَثَلٍ كَانَ، بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا[٣].

❶ **رابعاً: وإما أن تكون (ما) بمعنى (الذي).**

وهو: قول الفراء[٤]، وابن جني[٥]، **واختيار** الطبري، **بينما ضعّفه:** أبو حيان[٦]. **قال الطبري رحمه الله:**" وأما (ما) التي مع مثل **فإنها بمعنى الذي،** لأن معنى الكلام: إن الله لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة في الصغر والقلة فما فوقها مثلا" أهـ[٧]

ومن خلال ما سبق بيانه من التوجيهات النحوية يتضح لنا: أن اعتبار الوقف على (مثلاً) تاماً، والاستئناف بما بعده؛ لانقطاع المعنى لا مبرر له؛ وذلك لأن (مثلاً) في جميع التوجيهات تتعلق بما بعدها، فإن كانت (ما) زائدة، فلا يبتدأ بها، وإن كانت بمعنى (الذي) رفعت (بعوضة) وهذا لم يقرأ به أحد من القراء المشهود لهم، وكذا إن كانت نكرة، أو صفة فلا يفصل بينها وبين الموصوف، وهو دليل على احتياج (ما) لها.

(١) ينظر: الزجاج، مصدر سابق، (١/ ١٠٤).
(٢) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، (٣٩/١).
(٣) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (١١٥/١).
(٤) ينظر: الفراء، معاني القرآن، (١/ ٢١).
(٥) ينظر: ابن جني، المحتسب في القراءات الشاذة، (١/ ٦٤).
(٦) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، (١٩٨/١- ١٩٩).
(٧) ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (١/ ٤٢٨).

• **القول الثاني: الوقف تام على قوله** ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾.

وبه قال: الأخفش[١]. **وضّعفه الأُدفوي رحمه الله موافقاً** أبو حاتم السجستاني[٢]، وابن الأنباري[٣]، والنحاس. **ووافقهم** أبو عمرو الداني. **قال النحاس رحمه الله:**" الوقف على (بعوضة) ليس بتمام لأنه متعلق بما بعده ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ " أهـ[٤] **وأكّد هذا أبو عمرو الداني رحمه الله معللاً:** " ولأن ((بعوضة)) بدل من قوله: ((مثلاً)) فلا يقطع منه" أهـ[٥].

وقولهم هذا: يُبين لنا أن توجيه الوقف على (ما بعوضة) يكون بالنظر إلى إعراب ما بعدها قوله: (فما فوقها)، لأنه معطوفاً منسوقاً عليها، فإذا كانت (ما) الأولى زائدة فتكون (ما) الثانية معطوفة على (بعوضة)، ولا يفصل حينئذ بين العاطف والمعطوف عليه، وكذا إن كانت (ما) الأولى نكرة، أو صفة[٦].

وبناء على هذا التوجيه النحوي: يتبين لنا أن الوقف على ﴿ مَّا بَعُوضَةً ﴾ لا يكون تاماً؛ لتعلق بما بعدها (فما فوقها) بها. فضلاً عن أن المصاحف التي بين أيدينا لم ترمز لعلامة وقف على ﴿ مَّا بَعُوضَةً ﴾ مما يؤيد ترجيح ارتباط العلاقة اللفظي بينها وبين ما بعدها.

(١) لم أقف عليه في كتابه المعاني، وإنما نسبه إليه النحاس في القطع والائتناف. ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص٤٦.
(٢) ينظر: المحمدي، الوقوف الواردة عن الإمام أبي حاتم السجستاني، ص٦٣.
(٣) ينظر: أبو بكر الأنباري، الإيضاح، ص٥٠٨.
(٤) ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص٤٦.
(٥) ينظر: أبو عمرو الداني، المكتفى، ص٢٠.
(٦) ينظر: ابن الأنباري، الإيضاح، ص٥٠٨. النحاس، القطع والائتناف، ص٤٧. أبو القاسم الهذلي، الوقف والابتداء، ص ٥٤. الأشموني، منار الهدى، (١/ ٦٦- ٦٧).

● **القول الثالث: الوقف تام على قوله** ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾.

قال به: أبو حاتم؛ وذلك لأن ما بعدها كلاما مستأنفا[١]. **وهو ما اختاره الأُدفوي رحمه الله موافقاً** أبو حاتم السجستاني، والنحاس، والسجاوندي[٢]، **ووافقهم** زكريا الأنصاري[٣]. **قال النحاس رحمه الله:" وهذا أصح** الأقوال" أهـ[٤].

وقولهم هذا: يُبين لنا أن توجيه الوقف على (فما فوقها) يكون بالنظر إلى إعراب ما قبلها وما بعدها، فما قبلها (بعوضة) و(ما) معطوفة عليها، وما بعدها: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فأما حرف (ما) ففيه معنى الشرط، ويقع بعده الابتداء والخبر، ويدل على ذلك لزوم الفاء بعدها، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء وهي مستأنفة، وعليه فلا يمتنع من الوقف على ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾[٥]. **قال أبو حيان رحمه الله:** "ف(ما) معطوفة على قوله (بعوضة) إن نصبنا لـ(ما) موصولة وصلتها الظرف، أو موصوفة وصفتها الظرف، والموصوفة **أرجح**" أهـ[٦].

الاختيار:

بعد بحث وطول نظر في الأقوال الواردة في بيان موضع الوقف التام من الآية الكريمة، ومن خلال التأمل والدراسة لأدلة كل قول، يظهر لي -والله أعلم- أن القول المختار هو القول الثالث، القائل: إن تمام الوقف على

(١) ينظر: المحمدي، الوقوف الواردة عن أبي حاتم السجستاني، ص٦٣.
(٢) ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، ص١٩٣.
(٣) ينظر: زكريا الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص١٤.
(٤) النحاس، القطع والائتناف، ص٤٦.
(٥) ينظر: مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، (٨٣/١).
(٦) أبو حيان، البحر المحيط، (١/ ١٩٩).

قوله ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾، وهو ما اختاره الأُدفوي رحمه الله ومن وافقه، ودليل ذلك ما يلي:

أولاً: سلامة القول من الاعتراض والنقد.

فهو القول الذي تطمئن إليه النفوس؛ وتأنس به الأرواح وتسعد؛ لخلوه من الاعتراض والنقد، والبعد عما يؤدي إلى حدوث اللبس وسوء الفهم لمراد الله تعالى من كلامه بسوء الوقف، وسد كل باب أمام المغرضين لتشويه صورة الدين بالطعن في كتاب الله المبين.

ثانياً: صحة المعنى الذي دلّ عليه علامة الوقف في المصحف.

لمّا كان الوقف على (مثلاً)، و(بعوضة) غير ممكن لتعلق كلٍ منهما بما بعده، وكان الوقف على (فما فوقها) أمكن؛ لكونه غير متعلق بما بعده لتمام المعنى، ووضوحه، إذ المراد: أيَّ مثل كان {بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا} أي: فما هو أكبر منها؛ لأنه ليس شيء أحقر ولا أصغر من البعوضة، فالوقف عليها بيانٌ لاشتمال الأمثال على الحكمة، وإيضاح الحق، والله لا يستحيي من الحق، وكأن في هذا، جوابا لمن أنكر ضرب الأمثال في الأشياء الحقيرة، واعترض على الله في ذلك، فليس في ذلك محل اعتراض، بل هو من تعليم الله لعباده ورحمته بهم، فيجب أن تتلقى بالقبول والشكر؛ ولهذا قال الحق بعد ذلك مستأنفاً: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ ﴾[(١)]، ولا يُمكن أن يتضح ويتجلى هذا المعنى من خلال الوقف على (مثلا) أو (بعوضة)؛ لذلك كانت علامات الوقف في المصحف الشريف بمثابة الإشارات التي يهتدي إليها القارئ لمعرفة صحة وقفه ودلالته على المعنى من عدمه. وهذا تعضده القاعدة التفسيرية: [لا تتأتى معرفة معاني القرآن، والاستنباط منه إلا بمعرفة الفواصل][(٢)].

والله تعالى أعلم بالصواب

(١) ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص٤٧.
(٢) ينظر: خالد السبت، قواعد التفسير، (٢/ ٦٩٣).

○**قال الحق جل شأنه:** ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾.

❐ **مسألة في: بيان معرفة تمام الوقف من قوله:** ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾.

اختيار أبو بكر الأدفوي:

اختار أبو بكر الأدفوي أن الوقف تام على قوله:﴿ فَأَحْيَٰكُمْ ﴾**. قال رحمه الله:**" أُختلف في قطع القارئ من هذه الآية، فقال الأخفش: الآية ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ لا يتم الكلام حتى تقول: ﴿ فَأَحْيَٰكُمْ ﴾، وقال أبو بكر: **القول كما قال الأخفش**؛ لأن قوله ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ فعل مستقبل، و(أحياكم) فعل ماض على أنّ في هذا على ما حكاه لنا أبو جعفر أحمد بن محمد أقوال ثلاث: أحدها قول الأخفش، وأبو حاتم يقول: الوقف على ﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾، قال أبو حاتم: وأمّا قوله جل وعز: ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ هذا الوقف؛ لأن هذا مما عاينوه ورأوه، وهم لم يكونوا مؤمنين بحياة والرجوع إلى الله، قال الله جل ثناؤه ﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾، وإنمّا وقع التوبيخ على ما هم مُقرون به، ومعاينون له، هذا كلام أبي حاتم، وظاهر كلامه حسن حتى يتدبروا ذلك،..." أهـ(١).

❖ **الدراسة والاختيار:**

اختلف علماء الوقف والابتداء في معرفة تمام الوقف على الآية الكريمة إلى ثلاثة أقوال، هي:

(١) محمد بن علي الأُدفوي، الاستغناء في علوم القرآن، تحقيق: محمد يحيى سعد آل منشط، (١/ ٦٨١).

- **القول الأول: الوقف تام على قوله:** ﴿ فَأَحْيَاكُمْ ﴾.

قال بهذا: الأخفش[١]. **والعلة في ذلك:** لأن قوله: ﴿ فَأَحْيَاكُمْ ﴾ فعل ماضٍ، وقوله:﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ فعل مضارع يفيد المستقبل، ولا مانع حينها من الفصل بينهما؛ لكونه غير مؤثر في المعنى، حيث تحدث في أول الآية عن الحياة الأولى بعد العدم، ثم جاء بالموت المعهود الذي هو دليل على وجود ما يسمى بالبرزخ: وهو الحدّ الفاصل بين الدنيا والآخرة، والبرزخ حياة ذات طبيعة خاصة في عالم القبور[٢].

وهذا القول هو ما اختاره الأُدفوي رحمه الله موافقاً النحّاس. **قال النحّاس رحمه الله:** فالوقف التام عند الأخفش على قوله: ﴿ فَأَحْيَاكُمْ ﴾ **وهو كما قال**[٣]. **وقد ردّ هذا القول** ابن الأنباري، وأبو عمرو الداني. **قال ابن الأنباري رحمه الله:**" والوقف على: ﴿ فَأَحْيَاكُمْ ﴾ غير تام لأن قوله: ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ نسق عليه ومتصل به" أهـ[٤]. **وقال أبو عمرو الداني رحمه الله:**" والوقف على ﴿ فَأَحْيَاكُمْ ﴾ والابتداء بقوله ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ واحتجاجه على ذلك ليس بشيء، لأن ما بعد ذلك نسق عليه ولا يقطع منه" أهـ[٥].

(١) لم أقف عليه في كتبه؛ بل له كتاب خاص اسمه (وقف التمام) ولم أعثر عليه فربما كان من الكتب المفقودة حتى الآن.، وقد نسبه إليه النحاس في القطع والائتناف. ينظر: النحّاس، القطع والائتناف، ص٤٨.
(٢) ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص٤٨. السجاوندي، علل الوقوف، ص١٩٥.
(٣) ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص٤٨.
(٤) أبو بكر الأنباري، الإيضاح، ص٤١٥.
(٥) أبو عمرو الداني، المكتفى، ص٢٠- ٢١.

- **القول الثاني: الوقف تام على قوله:** ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾.

رُوي عن: أبي حاتم السجستاني[(١)]. **والحجة في ذلك:** قال لأن الله تعالى وبّخهم على كفرهم مع معاينتهم ومشاهدتهم أنهم كانوا نطفاً في أصلاب آبائهم، ثم صاروا أحياءً ثم يموتون بعد الحياة، فجمع في الآية بين التوبيخ وبين إلزامهم الحجة، فهذه الأحوال المتعاقبة على الانسان التي يعاينها جميع البشر ويقرّون بها، لا تقع إلا من صانع حكيم قادر وهو الله تعالى. فالوقف هنا أعطى هذا المعنى بعدم إنكارهم على ذلك، وأنهم معترفون بالموت، وقد حكى الله عنهم ذلك في قوله جل شأنه: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾، ومعناه: نحيا ونموت[(٢)].

وأعترض عليه بـ: أنّ الذي قال تنقضه الآية عليه؛ لأنه زعم أنّ الله لا يوبخهم إلا على ما يعترفون به وقد قال: (كيف تكفرون) فوبخهم بالكفر ولم يكونوا يعترفون بأنهم كفار. فإن قال قائل: ما تقول في قوله: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ كيف اعترفوا بحياة بعد موت؟ قيل له: معناه «نموت وتحيا أولادنا بعدنا، فكأن حياة أولادنا حياة لنا»، فهذا أصح من يُجعل فيه تقديم وتأخير على ما ذكره أبي حاتم السجستاني[(٣)].

وأجيب عليه بما يلي:

- **أولاً:** لم يُعلم على ما ذكره العماني رحمه الله أن هذا الرجل فيه من الغفلة إلى هذا الحد، لأنه مُعَظّم في نفوس الناس ومبجّل عندهم، يُقتدى بكتبه

(١) نسبه إليه ابن الأنباري في الايضاح، والنحاس في القطع.، والقرطبي في تفسيره. ينظر: ابن الأنباري، الإيضاح، ص٥١٠. النحّاس، القطع والائتناف، ص٤٨. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (١/ ٢٤٩).

(٢) سورة الجاثية، الآية: ٢٤. ينظر: ابن الأنباري، الإيضاح، ص٥١٠. العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٦٧). المحمدي، الوقوف الواردة عن أبي حاتم السجستاني، ص٦٥.

(٣) ينظر: ابن الأنباري، الإيضاح، ص٥١٠.

ويُشار إليه في التصانيف[١]؛ ولذا فإن **هذا الاعتراض فاسدٌ، لا وجه له؛** من جانبين:

الجانب الأول: قوله: "إنَّ القوم لم يكونوا يعترفون بأنهم كفار"، ليس بصحيح، بل كانوا مقرين بالكفر، متمسكين بعبادة الأوثان؛ لأن مَنْ جَانَبَ الدين وتمسّكَ بالملة التي تنافيه فقد ضيّعه، ومن ضيّع الإيمان وعبدَ الأصنام فهو كافر، وهذا اسمٌ شرعي سُمي به كل من كانت هذه صفته، وعلى هذا فقد اعترفوا إذن بالاعتقاد الذي من أجله سُمّوا في الشريعة كفاراً، ويكون التوبيخ وقع الآن على ما يعترفون به وهو الإشراك؛ لأن عبادتهم إياها هو إشراك مع الله تعالى في العبادة، وفي تسمينهم إياها آلهة، وهذا شيء لا محالة أنهم كانوا يقرون به، وإذا اتضح هذا بطل قول من يقول أنهم وُبْخُوا على ما لا يعترفون[٢].

الجانب الثاني: ثم قوله: " إنه وبّخهم على الكفر"؛ فخطأٌ أيضاً؛ لأن التوبيخ لم يقع على مجرد الكفر من غير إقامة الحجة عليهم، وإنما وُبّخوا على الكفر مع ظهور كل البراهين والحجج، ومعاينتهم إحياء الله البشر من النطف، ثم إماتته إياهم[٣].

يؤيد ذلك قول المفسرون رحمهم الله: والمعنى: كنتم أمواتا معدومين قبل أن تخلقوا ثم خلقتم وأخرجتم إلى الدنيا فأحياكم، وهذا لا محيد للكفار عنه لإقرارهم بهما مع نصب الدلائل، وإذا أذعنت نفوس الكفار لكونهم أمواتا معدومين، ثم للإحياء في الدنيا، ثم للإماتة فيها قوي عليهم لزوم الإحياء الآخر وجاء جحدهم له دعوى لا حجة عليها[٤].

---

(١) ينظر: العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٦٨).
(٢) ينظر: العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٦٨- ١٧١). الأشموني، منار الهدى، ٦٧- ٦٨.
(٣) ينظر: العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٦٨- ١٧١). الأشموني، منار الهدى، ٦٧- ٦٨.
(٤) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، (١/ ١١٤). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (١/ ٢٤٩). البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (١/ ٦٥). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (١/ ١٢٠).

▪ **ثانيـاً:** أنّ أبـا حـاتم رحمـه الله لـم يشـر إلـى القـول بالتمـام، وإنمـا أراد بقولـه (الوقف هنـا) أنـه وقفٌ (كـاف)، وإن لـم يـذكر لفظـه وعبارتـه، لأن عبـارات المتقدمين إنما هي إشارات إلى المقاصد، وربما لم يفهمه كل أحد، لكن عُلم ذلك من خلال كلامه الذي ساقه في الحجة على هذا النوع من الوقف[(١)]؛ **ليكون فـاصلاً** بين مـا يعـاينونه ويُقرّون به من كونهم نطفاً، وإحياؤهم منها، وإماتته إياهم بعدها، **وبين ما أخبر الله تعالى** عن نفسه أنه فاعل بهم بعد هذا من البعث والنشور، على معنى إني إذا كنت أقدر على الفعلة الأولى التي هي (الانشاء)، فأنا على الثانية أقدر وهي (الإماتة) فالوقف على قوله ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ كاف[(٢)].

ويؤكد هذا قول السمين الحلبي رحمه الله:" فقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ وما بعده **جملاً مستأنفة أخبر بها تعالى** لا داخلة تحت الحال، ولذلك غاير بينها وبين ما قبلها من الجمل بحرف العطف وصيغة الفعل السابقين لها في قوله: ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾، والفاء في قوله: ﴿فَأَحْيَاكُمْ ﴾ على بابها من التعقيب، و(ثمَّ) على بابها من التراخي، لأن المراد بالموت الأول العدم السابق، وبالحياة الأولى الخلق، وبالموت الثاني الموت المعهود، وبالحياة الثانية الحياة للبعث، وهذا التفسير وهو **أحسن** الأقوال، والرجوع إلى الجزاء أيضاً متراخ عن البعث..." أهـ[(٣)].

(١) ينظر: العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٦٨). المحمدي، الوقوف الواردة عن أبي حاتم السجستاني، ص٦٥- ٦٦.
(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (١/ ٤٤٦). الواحدي، الوسيط، (١/ ١١٠- ١١١). السمعاني، تفسير القرآن، (١/ ٦٢). العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٦٨- ١٧١). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (١/ ٢٤٩). البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (١/ ٦٥). القاسمي، محاسن التأويل، (١/ ٢٨١). المحمدي، الوقوف الوارد عن أبي حاتم السجستاني، ص٦٥- ٦٦.
(٣) السمين الحلبي، الدر المصون، (١/ ٢٣٩- ٢٤٠).

وأما مراد أبي حاتم أن الوقف على قوله: ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ كافٍ، **صحّحه** العماني ورجّحه بقوله:" **وصحَّ** قولُ أبي حاتم وما ذهبَ إليه من الوقف على قوله: ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ **وأحسن الاختيار**" أهـ[(١)].

• **القول الثالث: أن الوقف تام على قوله:** ﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾.

قالـه: ابن الأنباري، **و**أبو عمرو الداني، والعَمّاني[(٢)]، والأشموني[(٣)].

قال ابن الأنباري رحمه الله: والوقف على ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ عندي تام[(٤)].

وقال أبو عمرو الداني رحمه الله: والوقف على ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ تام[(٥)].

وخلاصة القول: اتضح لي بعد دراسة الأقوال السابقة التي ذكرها الأُدفوي رحمه الله في بيان تمام الوقف على الآية الكريمة، أمران؛ هما:

❶ **أولاً:** أنّ الخلاف يدور على موضعين فقط:

❶ **الموضع الأول:** ﴿ فَأَحْيَاكُمْ ﴾، **والموضع الثاني:** ﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾.

❷ **ثانياً:** إذا تبيّن ذلك عُلم أن تمام الوقف عند أبي حاتم رحمه الله على قوله: ﴿تُرْجَعُونَ ﴾ فوافقه أهل العلم على ذلك لتقدمه.

الاختيار:

فمن خلال ما سبق إيضاحه لأقوال أهل علم هذا الشأن، مع الدراسة والتأمل للحجة التي اعتمد عليها أصحاب كل قول، تبينّ لي- والله أعلم- أن القول المختار هو القول الثالث القائل: بأنّ تمام الوقف يكون على قوله ﴿ ثُمَّ

(١) العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٦٨- ١٧١).
(٢) ينظر: العماني، المرشد في الوقف والابتدء، (١/ ١٦٨- ١٧١).
(٣) ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص٦٨.
(٤) ينظر: ابن الأنباري، الإيضاح، ص٥١٤.
(٥) ينظر: أبو عمرو الداني، المكتفى، ص٢٠.

﴿ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾، **وهو خلافٌ لما اختاره الأُدفوي رحمه الله ومن وافقه، وذلك لما يلي:**

أولاً: تمام وضوح المعنى وبيانه.

نعلم أن كتاب الله العزيز هو كتاب أُحكمت آياته أيما إحكام، وفصّلت أعظم تفصيل وبيان، وكل حرف فيه وُضع بصنعة عظيم، وإتقان مبدع، وجيء لحكمة عظيمة، وغاية ربانية، فلو تأملنا جيداً أن وضوح المعنى في الآية لا يتأتى إلاّ من خلال الحروف الرابطة فيها، لبرز لنا حقاً أهمية هذه الحروف في علم الوقف والابتداء، وما لها من أثر في بيان المعنى، فلمّا كان المراد من الآية هو إقامة الحجة على الكفار من خلال بيان قدرته تعالى، جيء بهذه الحروف الرابطة في نسق عجيب وإتقان دقيق لا مثيل له، فالفاء في ﴿ فَأَحۡيَٰكُمۡ ﴾ على بابها من التعقيب، وثمّ في قوله: ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ﴾ على بابها من التراخي لبيان مدة العمر بين النفخ في الروح والاماتة، وثم في ﴿ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ﴾ على بابها لتخليل مدة البرزخ بين الموت والبعث، مَنْ علِمَ ذلك أيقن أنّ تمام المعنى بالوقف على رأس الآية من قوله: ﴿ تُرۡجَعُونَ ﴾؛ لأنه بهذا التسلسل الرائع المهيب، والربط المحكم البديع يتضح معنى الموتتين ومعنى الحياتين التي احتج الله بها على كفرهم مع كل هذه البراهين والحجج، ولا يمكن أن يتجلى لنا المعنى حال الوقف على غير ذلك، وهذا كقوله تعالى:﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يَجۡمَعُكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [(١)]. والقاعدة التفسيرية تنص على أنّ: [لكل حرف من حروف المعاني وجه هو أولى به من غيره في بيان المعنى، فلا يجوز تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة].

(١) سورة الجاثية، الآية: ٢٦.

ثانياً: علامة الوقف في المصحف دلّت على المعنى.

قوله تعالى: ﴿ فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ﴾، فيه دلالة واضحة على جواز الوقف دون تمام المعنى؛ لأن ما بعده متعلق به من حيث المعنى معطوف عليه؛ ولهذا وضع العلماء كلمة (صلي) أي: أن الوصلَ أولى من الوقف؛ لتعلُّقِ الكلام بعضه ببعض من ناحية المعنى، فهذا الوقفُ حسن جائز؛ لأنه يجوزُ وصلُه، ويجوز الوقفُ عليه والابتداءُ بما بعده، ولم يقل أحد من أهل العلم بخلاف ذلك؛ فقد أراد الله تعالى بيان كمال قدرته عليهم فلماّ كان قادراً على الإحياء أول مرة بعد العدم، كذلك هو قادر على الإعادة والبعث بعد الموت، فإن أُعتبر الوقف تاماً على قوله ﴿ فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ لم يتضح المعنى من مراد الله بكلامه. والقاعدة التفسيرية تدل على أنه: [لا تتأتى معرفة معاني القرآن والاستنباط منه إلا بمعرفة الفواصل][(١)] .

والله تعالى أعلم بالصواب

○**قول الحق سبحانه:** ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾.

❐ **مسألة في: بيان نوع الوقف على قوله:** ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾.

(١) ينظر: خالد السبت، قواعد التفسير، (١/٣٨٦)، (٢/ ٦٩٣).

اختيار الأدفوي رحمه الله:

اختار أبو بكر الأدفوي أن الوقف على قوله: ﴿ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ كاف. **قال رحمه الله:** " واختلف العلماء في الوقف على قوله: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾. **فقال أبو حاتم:** والتمام ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾. **قال أبو بكر: وقد غلط** أبو حاتم في هذا؛ لأنه ليس بتمام، ولو قال هو كافٍ لصلح، والدليل على أنه ليس بتمام أنّ ما بعده صفة لما قبله، وهو: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ ﴾ والتمام عند قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ٨٦ ﴾ أهـ[١].

❖ **الدراسة والاختيار:**

اختلف علماء الوقف والابتداء في نوع الوقف على قوله:﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ **إلى قولين؛ هما:**

- **القول الأول: وقفٌ كافٍ.**

قال به: ابن الأنباري، والنحّاس[٢]. **وهو ما اختاره الأُدفوي رحمه الله موافقاً** ابن الأنباري، **ووافقهما** أبو عمرو الداني[٣]. **قال ابن الأنباري رحمه الله:** وأمّا الوقف على قوله:ۗ عَمَّا تَعۡمَلُونَ وقفٌ حسن لا تمام فيه[٤].

والعلة في ذلك: أنّ ما بعده قوله:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ ﴾ وهو صفة لما قبله ﴿ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ ولا يصحُّ الفصل بين الصفة والموصوف[٥].

(١) محمد بن علي الأدفوي، الاستغناء في علوم القرآن، تحقيق: عبد العزيز بن معيض الشطيري، (١٥٤/٣).
(٢) ينظر: النحّاس، القطع والائتناف، ص٧٠.
(٣) أبو عمرو الداني، المكتفى، ص٢٣.
(٤) ينظر: ابن الأنباري، الإيضاح، (١/ ٥٢٤).
(٥) ينظر: ابن الأنباري، الايضاح، (١/ ٥٢٤).

وأُعترض بما يأتي:

- **أولاً:** ليس ما ذكره ابن الأنباري **صحيح**؛ فاسم الإشارة (أولئك) إنّما هو جمع (ذلك)، وذلك قد يكون صفة، وقد يكون خبر، وقد يكون خبر المبتدأ، فإذا قلت: (زيدٌ ذلك) فزيد: مبتدأ، وذلك خبره، وإذا قلت: (ذلك زيد) فذلك مبتدأ، وذلك سدّ مسد خبر الابتداء، وإذا قلت: (زيد ذلك عاقل) فزيد: مبتدأ، وذلك: صفته، وعاقل: خبره، وهكذا الحال في (أولئك) طالما أنه جمع (ذلك)، قما جاز في الواحد جاز في الجمع، و(أولئك) هنا مبتدأ، وما بعده خبره، والابتداء به حسن، والوقف على (ما يعلمون) تام.
- **ثانياً:** وقوله **فاسد لم يُمعن النظر فيه،** فلو كان (أولئك) صفة لم يُحسن الوقف دونه والابتداء بما قبله، كما لا يتم الوقف دونه، فضلاً وأنّه قد شرط في كتابه ألا يفصل بين

الصفة والموصوف، فكيف يناقض كلامه ويقول: الابتداء بالصفة دون الموصوف حسن، بل إنّ الفصل بين الصفة والموصوف لا يجيزه أهل هذا العلم إلا على التجّوز والتسامح عند أواخر الآيات، هذا إن صحّ ما قاله أنّه صفة، فإن نصّه عليه بالابتداء والوقف على ما قبله ينقض كما أسلفنا ما أصّله على نفسه في كتابه، وعلى هذا نقول أنّ: (أولئك) صفة، وخبره قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾، وإنّما جاز أن يدخل الفاء في خبره؛ لأن فيه معنى الشرط، كأنهم استحقوا العذاب باشترائهم الحياة الدنيا بالآخرة، فإذا كان (أولئك) مبتدأ، تّم الوقف على ما قبله[1].

(١) ينظر: العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ٢٠٨).

- **القول الثاني: وقف تام.**

قالـه: أبو حاتم السجستاني[١]. **واختاره:** العماني، وزكريا الأنصاري[٢]، والأشموني. **قال العماني رحمه الله:** والوقف على ﴿عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ وقف تام؛ نصّ على ذلك أبي حاتم، وهذا **هو الجيّد**[٣]. **وقال الأشموني رحمه الله:** هو تام، سواء قُرأ بالتاء للخطاب، أو الياء للغيبة[٤].

الاختيـار:

بناءً على ما تقدّم وبعد النظر والتأمل في أقوال العلماء السابقة في نوع الوقف من قوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾، يظهر لي- والله أعلم- أن القول المختار هو القول الثاني؛ القائل: إن الوقف تام، وهو خلافٌ لما اختاره الأُدفوي رحمه الله ومن وافقه، وذلك لما يلي:

أولاً: تمام المعنى ووضوحه.

الآية في صدد توبيخ الله عز وجل لهؤلاء اليهود الذين عاصروا رسول الله ﷺ؛ لعدم وفائهم بما التزموا به حيث صار اليهودي يقتل اليهودي ويخرجه من داره بغياً وعدواناً عليه، وفي نفس الوقت إن أتاهم يهودي أسيراً فَدوه بالغالي والرخيص، فندّد الله تعالى بصنيعهم هذا الذي هو إهمال واجب وقيام بآخر تبعاً لأهوائهم فكانوا كمن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، ومن هنا توعدهم بخزي الدنيا وعذاب الآخرة؛ ليبيّن لهم أنّ علمه محيط بكل شيء يعاقب الحائدين عن طريقه المستقيم، بعقوبات في الدنيا، وفي الآخرة، جزاء طغيانهم، وإصرارهم على السيئات، ثم ابتدأ سبحانه بآية أخرى قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ

(١) ينظر: المحمدي، الوقوف الواردة عن أبي حاتم السجستاني، ص٧٦.
(٢) ينظر: زكريا الأنصاري، المقصد، ص١٥.
(٣) ينظر: العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ٢٠٧).
(٤) ينظر: الأشموني، منار الهدى، (١/ ٩٢).

وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾ فأخبر فيها أنهم بصنيعهم السابق آثروا الحياة الدنيا واستبدلوها بالآخرة، فقدّموا حظوظهم في هذه الحياة على حظوظهم في الحياة الأخرى، بما أهملوا من الشرائع، وتركوا من أوامرها التي يعرفونها كما يعرفون أبناءهم كالانتصار للحليف المشرك، ومظاهرته على قومه الذين تجمعهم وإياه رابطة الدين والنسب، وإخراج أهله من دياره ابتغاء مرضاته، فكان جزاؤهم عذاب الآخرة حيث لا يخفف عنهم؛ لأن أعمالهم قد سجّلت عليهم الشقاء، وأحاطت بهم الخطايا من كل جانب فلا يجدون شافعا ينصرهم، ولا وليّا يدفع عنهم ما حلّ بهم من النكال والوبال في جهنم وبئس القرار[(١)].

ثانياً: الحمل على الوجه الإعرابي الأقوى.

معلوم أنه يجب حمل آيات التنزيل على الأوجه الإعرابية اللائقة بسياق الآية، ومعناها، فضلاً عن تقديم الوجه الأقوى دون الضعيف أو الشاذ، فليس كل ما صح القول به في تركيب عربي صح حمل آيات التنزيل عليه، فللقرآن عُرف خاص يجب أن يُحمل عليه ولا يتعداه، ولا يتجاوز ما صح من معانيه بكل احتمال نحوي؛ وذلك لأن الإعراب يبيّن المعنى، والمعنى هو المقصود في النص القرآني، أو الكلمة القرآنية دون الإعراب وقواعده، فلمّا كان الوقف على قوله:﴿ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ تام، كان الابتداء بـ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ﴾حسن، وناسب إعرابه بكونه مبتدأ، و(الذين) خبر، ولم أقف على كلام للنحويين خلاف ذلك[(٢)]، إلا ما ورد عن ابن الأنباري بكون (أولئك) صفة، ومعلوم أن الصفة تتبع الموصوف ولا تنفك عنه، فكيف يحسن الفصل بينهما، بل وكيف يتم الابتداء بالصفة دون الموصوف، ولهذا كان حمل الوقف على قوله:

(١) ينظر: القاسمي، محاسن التأويل، (٣٤٦/١- ٣٤٧). المراغي، تفسير المراغي، (١/ ١٦١- ١٦٣). سيد طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، (١/ ١٩٤).

(٢) ينظر: النحّاس، إعراب القرآن، (١/ ٦٦). محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، (١٨٨/١). أحمد الخرّاط، المجتبى، (٣١/١). الدعّاس، مرجع سابق، (١/ ٣٨). الهرري، حدائق الروح والريحان، (٢/ ٩٣).

﴿عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ تام، هو الأنسب لأنه الأقوى في الإعراب والأصح في البيان.

قال أبو عبيد رحمه الله مُقرراً:" وإنما يُحمل القرآن على أعرب الوجوه، وأصحها في اللغة والنحو" أهـ[(١)] . وهذا تعضّده القواعد التفسيرية التالية:

أ-[يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية اللائقة بالسياق].

ب-[يجب حمل كلام الله على الأوجه الإعرابية القوية والمشهورة دون الشاذة والضعيفة والغريبة][(٢)] .

ت-[قد يتجاذب اللفظة الواحد المعنى والإعراب، فيُتمسّك بصحة المعنى، ويؤوّل لصحته الإعراب][(٣)] .

والله تعالى أعلم بالصواب.

- **قول الله تبارك وتعالى:** ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ١٠٦﴾

❐ **مسألة في: بيان نوع الوقف على قوله:** ﴿نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾

اختيار الأدفوي رحمه الله:

اختار أبو بكر الأدفوي أنّ الوقف على قوله (أو مثلها) حسن. **قال رحمه الله:** " والوقف على قوله: ﴿نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾ حسنٌ وليس بتمام، وقال السجستاني: هو تمام، **وقد غلط** في هذا القول وقال الرّاد عليه؛ لأنّ قوله: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ تشديد وتثبيت

(١) أبو عبيد القاسم بن سلاّم، الناسخ والمنسوخ، ص٢٤٧.
(٢) ينظر: حسين الحربي، قواعد الترجيح، (٢/ ٦٣٥، ٦٤٥).
(٣) ينظر: خالد السبت، قواعد التفسير، (١/ ٢١٦).

لقدرة الله جل وعز على المجيء بما هو خير من الآية المنسوخة بما هو أسهل فرائض منها" أهـ[١].

❖ **الدراسة والاختيار:**

اختلف علماء الوقف والابتداء في نوع الوقف على قوله: ﴿نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾ **إلى قولين؛ هما:**

- **القول الأول: حسن.**

قال به: ابن الأنباري. **وهو ما اختاره الأدفوي رحمه الله موافقاً** ابن الأنباري، **ووافقهما** العماني[٢]، وزكريا الأنصاري[٣]، والأشموني. **قال ابن الأنباري رحمه الله:** والوقف على قوله:﴿أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾ حسن لا غير[٤]. **وقال الأشموني رحمه الله:** وقوله: ﴿أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾ وقفٌ حسن[٥].

- **القول الثاني: تام.**

قال بهذا: ابن سعدان[٦]، وأبو حاتم السجستاني[٧]، والسجاوندي[٨].

وأُعترض عليه بـ: أنه قول **ضعيف**؛ وذلك لأن الله تعالى بيّن بعد ذلك أن الإتيان بما هو خير من الآية المنسوخة دليل على كمال قدرته، فهو متصل بما قبله[٩]. **وأُجيب بـ:** أنّه تامٌ **صحيح**؛ لأن جملة قوله تعالى:

(١) محمد بن علي الأدفوي، الاستغناء في علوم القرآن، تحقيق: عزيزة بنت فريخ بن عمش الحلافي، (١٤٩/٤- ١٥٠).
(٢) ينظر: العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (٢٢٨/١).
(٣) ينظر: زكريا الأنصاري، المقصد، ص١٦.
(٤) ينظر: ابن الأنباري، الإيضاح، (١/ ٥٢٧).
(٥) ينظر: الأشموني، منار الهدى، (١/ ٨٣).
(٦) ينظر: ابن سعدان، الوقف والابتداء في كتاب الله، ص١٢١.
(٧) ينظر: المحمدي، الوقوف الواردة عن أبي حاتم السجستاني، ص٧٨.
(٨) ينظر: السجاوندي، الوقف والابتداء، ص١٣٤.
(٩) ينظر: ابن الأنباري، الإيضاح، (١/ ٥٢٧).

﴿ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ ﴾ ابتدأت باستفهام، وحينئذٍ الوقف على ما قبلها يكون تاماً؛ لأن الاستفهام يُبتدأ به[١]، ولا يكون إلا في صدر الكلام[٢].

الاختيـار:

مما تقدّم بيانه في بيان نوع الوقف على قولـه: ﴿ نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ ﴾**، وبعد البحث الوقف تـام، وهو خـلافٌ لما اختاره الأدفوي رحمـه الله ومن وافقه، وبيان ذلك ما يلي:**

أولاً: تمام المعنى ووضوحه.

فبعد أن أخبر الله تعالى عن حكمته في وقوع النسخ، وأنه ما ينسخ من آية أو ينسيها العباد، فيزيلها من قلوبهم، يأتِ بما هو خيرٌ لهم وأنفع في الثواب، وأيسر في الحكم؛ لأن فضله تعالى يزداد خصوصا على هذه الأمة، التي سهل عليها دينها غاية التسهيل، **ابتدأ بسياق جملة** كريمة في صورة الاستفهام التقريري، مخاطباً بها الأمة الإسلامية في شخص نبيها ﷺ؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾لتكون دليلاً على تمام وكمال قدرته عز وجل بأنه ينسخ ما يشاء على الوجه الذي تقتضيه حكمته وإرادته، تبعاً للظروف والأحوال[٣].

ثانياً: هو القول المناسب لعلامة الوقف في المصحف الشريف.

عُرف الوقف التام بعلامته المرموز له في المصحف بـ(قلي) إن كان في وسط الآية قبل انقضائها، وهذا النحت دليل على: أن الوقف أولى لتمام المعنى، وإنْ كان الوصل جائزاً، فحين اتضح المعنى عند قوله: ﴿ أَوۡ مِثۡلِهَآ ﴾

(١) ينظر: أبو القاسم الهذلي، الوقف والابتداء في كتاب الله، ص٣٨٠.
(٢) ينظر: أبو الحسن السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (١/ ١٠). ابن جني، الخصائص، (١/ ٣٥٣). ابن الأثير الجزري، البديع في علم العربية، (١/ ٥٦). العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، (١/ ١٤٤)، (٢/ ٥٦).
(٣) ينظر: القاسمي، محاسن التأويل، (١/ ٣٧١). السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص٦١. ابن عثيمين، تفسير الفاتحة والبقرة، (١/ ٣٤٧- ٣٤٩). سيد طنطاوي، تفسير الوسيط، (١/ ٢٤٢).

وضع العلماء هذه العلامة المناسبة تنبيهاً للقارئ بتمام المعنى عند الوقف لعدم تعلقه بما بعده لفظاً – إعراباً– ومعنى، ولذا أُعربت الجملة الاستفهامية قوله تعالى:﴿ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ۞ ﴾ مستأنفة لا محل لها من الإعراب [(١)]، وحينئذٍ **تبيّن ضعف القول** بكون الوقف حسناً؛ لأن الوقف الحسن، وإن حَسُن الوقف عليه إلا أنه لا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه بما قبله لفظاً ومعنى، وهذا لم يتحقق هنا، بل حَسُن الوقف على قوله: ﴿ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ ﴾ وجاز الابتداء بقوله:﴿ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ ﴾؛ لأن الابتداء بالاستفهام من صور الوقف التام [(٢)].

قال الأشموني رحمه الله:" ومن مقتضيات الوقف التام الابتداء بالاستفهام ملفوظًا به، أو مقدّراً" أهـ [(٣)].

وما سبق تؤيّده القاعدة التفسيرية: [لا تتأتي معرفة معاني القرآن والاستنباط منه إلا بمعرفة الفواصل] [(٤)].

والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، (١/ ٢٢٧). ابن الخراط، المجتبى، (١/ ٤٠). الهرري، حدائق الروح والريحان، (٢/ ٢١٦).
(٢) ولمزيد بيان عن صوره، مع توضيح ذلك بالأمثلة: ينظر: أبو عمرو الداني، المكتفى، مصدر سابق، ص٨. السجاوندي، الوقف والابتداء، ص ١٠٧- ١١٠. العماني، المرشد في الوقف والابتداء، (١/ ١٦- ١٧). الأشموني، منار الهدى، (١/ ٢٥). إلا أن السجاوندي أطلق على التام بمسمى (المطلق).
(٣) الأشموني، منار الهدى، (١/ ٢٥).
(٤) ينظر: خالد السبت، قواعد التفسير، (٢/ ٦٩٣).

الخاتمة

وفي بداية النهاية أحمد الله تعالى أولاً وآخراً أن قدّر ويسّر لي إتمام هذا البحث، وجعلني أعيش أروع اللحظات مع هذا الفن الشريف، وبما أبرزته هذه الاختيارات من أهمية عظيمة في بيان أهمية علم الوقف والابتداء لتفسير كلام الله جل وعلا، ومن المعلوم أنه لا بد لكل شيء من نهاية يصل إليها، ولا بد لكل عمل من ختام، وهذا ختام مسك البحث وبدر تمام هلاله، فأسأل الله لي ولقارئه ولمن هيّأ لي سلوك هذا الطريق حسن الختام، إنه سبحانه كريم عظيم الإنعام.

ثمّ إني أسجل أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات أبرزتها صفحات هذا البحث المتواضع:

- جلالة هذا العلم وعظيم فائدته.
- مما يزيد الاهتمام والعناية بهذا العلم، أنه متعلق بأعظم كلام وهو كلام الله جل وعلا، الذي تعبدنا بتلاوته.
- بيان أهمية علم الوقف والابتداء لقارئ القرآن، خاصة الوقوف على اختيار الأئمة الأعلام في علم الوقف.
- عِظم علم الوقف والابتداء، وأثرهما الكبير في التفسير والبيان.

أما التوصيات فمن أبرزها:

- من الضروري جداً إبراز أهمية علم الوقف والابتداء لطلبة العلم الشرعي في تفسير كلام الله تعالي، وذلك من خلال إضافته كمادة مقررة في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، بحيث تكون أساسيات هذا العلم مؤصلة بشكل واضح وسلس في المرحلة الجامعية، وتكبر فائدته، وتتعمق معرفته، وتتضح ثمرته المرجوة في مرحلة الدراسات العليا عن طريق إعداد البحوث التكليفية.
- دراسة أسرار القرآن في علم الوقف والابتداء، وبيان تلك المعاني التفسيرية، بل وما يتعلق بالوقف أيضاً من أحكام.

- استخراج كلام أهل التفسير في لم الوقف والابتداء من كتبهم، ككتاب: القرطبي، والسمين الحلبي، والقمي النيسابوري.

وفي الختام: أحمد الله تعالى عوداً على بدء، فهو المستعان حال البدء والختام، وله الحمد تمام الحمد على التوفيق والتمام، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتُيسّر بأمره كل الطاعات، جعلنا الله ممن وُفق لها فاكتسب الخيرات، وأُبدلت سيئاته حسنات، فنال رضا رب الأرض والسماوات، وأنعم عليه بدخول وقرار أعلى الجنات.

إنّه وليّ ذلك والقادر وعليه، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصـــادر والمراجع

١. إبراهيم بن السّرِي بن سهل الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ٥ج، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبدُه شلبي (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).
٢. أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسّمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١١ج، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخرّاط (دمشق: دار القلم، د. ت).
٣. أحمد بن شعيب بن علي الشهير بـ(النسائي)، سنن النسائي الصغرى المعروف بـ(المجتبى من سنن النسائي الكبرى) حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).
٤. أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النّحّاس، إعراب القرآن، ٥ج، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).
٥. أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحّاس، معاني القرآن الكريم، ٦ج، تحقيق: محمد علي الصابوني (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م).
٦. أحمد بن مصطفى المراغي، تفسير المراغي، ٣٠ج (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٦٥هـ = ١٩٤٦م).
٧. إسماعيل بن عمر بن كثير الدّمشقي، تفسير القرآن العظيم، ٩ج، تحقيق: محمد حسين شمس الدين (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).

٨. أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، الكلِّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، ط٢، قابله على نسخة خطّية وأعدّه للطّبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، ومحمد المصري (بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).
٩. بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ط٣، ٤ج، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م).
١٠. بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسّمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١١ج، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخرّاط (دمشق: دار القلم، د. ت).
١١. جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط٣، ٤ج (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).
١٢. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ٤ج، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م).
١٣. حسين بن علي بن حسين الحربي، قواعد التّرجيح عند المفسّرين (دراسة نظرية تطبيقية)، ط٢، ٢ج، راجعه وقدّم له: فضيلة الشيخ مناع بن خليل القطان (الرياض: دار القاسم، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م).
١٤. الحسين بن مسعود بن محمد البغوي، معالم التنزيل، ٨ج، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ).
١٥. خالد بن عثمان السّبت، قواعد التفسير جمعًا ودراسةً، ٢ج (الرياض – القاهرة: دار ابن القيّم للنشر والتوزيع، ودار ابن عفّان للنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م).

١٦.د. عادل بن علي الشدّي، الأحرف المقطعة في أوائل السور (دراسة تفسيرية)، (المملكة العربية السعودية – الرياض: مدار الوطن للنشر والتوزيع، د. ت).
١٧.سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط، القوافي، تحقيق: أحمد راتب النفّاخ (دار الأمانة، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م).
١٨.سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط، معانى القرآن، ٢ج، تحقيق: الدكتورة: هدى محمود قراعة (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م).
١٩.عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٦ج، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).
٢٠.عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المَنّان، ط٤، قدّم له: فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، وفضيلة الشيخ محمد الصالح العثيمين، اعتنى به تحقيقًا ومقابلة: عبد الرّحمن بن معلّا اللّويحق (الرياض – المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).
٢١.عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ط٢، ٢ج، (المدينة المنورة: مكتبة طيبة، د. ت).
٢٢.عبد القيوم عبد الغفور السندي، صفحات في علوم القرآن، (المكتبة الإمدادية: ١٤١٥هـ).
٢٣.عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢ج، تحقيق: علي محمد البجاوي (مصر الجديدة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م).

٢٤.عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢ج، تحقيق: غازي مختار طليمات (بيروت – لبنان: دار الفكر المعاصر، دمشق – سورية: دار الفكر، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).
٢٥.عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ (تفسير البيضاوي)، ٥ج، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي (بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٨هـ).
٢٦.عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب الحديث، ٣ج، تحقيق: د. عبد الله الجبوري (بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٧م).
٢٧.عثمان بن جنّي الموصلي، الخصائص، ٣ج، تحقيق: محمد علي النجار (مصر – القاهرة: دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د. ت).
٢٨.عثمان بن جنّي الموصلي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٢ج (القاهرة: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م).
٢٩.عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد، ط٧، (مصر: القاهرة، د. ت).
٣٠.علي بن أحمد بن محمد الواحدي، التفسير البسيط، ٢٥ج، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز بن محمد المديميغ (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٠هـ).
٣١.علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المعروف بالسخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، ٢ج، تحقيق ودراسة: دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م).
٣٢.علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، ضرائر الشِّعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م).

٣٣.عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب بسيبويه، الكتاب، ط٣، ٤ج، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).
٣٤.فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، دراسات في علوم القرآن الكريم، ط١٥ (السعودية – الرياض: ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م).
٣٥.القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، ط٢، دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المديفر (أصل التحقيق رسالة جامعية) (الرياض: مكتبه الرشد، وشركة الرياض للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).
٣٦.المبارك بن محمد بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٥ج، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي (المكتبة الإسلامية، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م).
٣٧.محفوظ بن أحمد بن الحسن الحنبلي، التمهيد في أصول الفقه، ٤ج، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، ومحمد بن علي بن إبراهيم، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي)،١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥م).
٣٨.محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التّحرير والتّنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، ٣٠ج (تونس: الدّار التّونسيّة للنّشر، ١٩٨٤م).
٣٩.محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ٢٤ج، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشاركه في التحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، ومحمد بركات (بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).

٤٠.محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ٢٤ج، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشارك في تحقيقه هذا الجزء: محمد رضوان عرقسوسي (بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).
٤١.محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، ٤ج، تحقيق: محب الدين الخطيب. ورّقم أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٤٠٠هـ).
٤٢.محمد بن القاسم بن محمد الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، ٢ج، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م).
٤٣.محمّد بن جرير بن يزيد الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٢٦ج، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).
٤٤.محمد بن صالح بن محمد العثيمين، تفسير القرآن الكريم (الفاتحة – البقرة)، ٣ج (المملكة العربية السعودية – الدمام: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ).
٤٥.محمد بن علي ابن القاضي الحنفي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ٢ج، تحقيق: الدكتورعلي دحروج (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م).
٤٦.محمد بن علي الأدفوي، الاستغناء في علوم القرآن، من أول الكتاب إلى آخر قوله تعالى من سورة البقرة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، ج١٢٠، تحقيق: محمد يحيى سعد آل منشط، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (١٤٣٦هـ =٢٠١٥م).

٤٧.محمد بن علي الأدفوي، الاستغناء في علوم القرآن، من قوله تعالى من سورة البقرة: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾،ج١٢٠، تحقيق: عبد العزيز معيض الشطيري، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن الكريم، جامعة أم القرى- بمكة المكرمة، (١٤٣٦هـ -١٤٣٧هـ).
٤٨.محمد بن علي الأدفوي، مصدر سابق، من قوله تعالى من سورة البقرة: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾، ج١٢٠، تحقيق: عزيزة بنت فريخ بن عمش الحلافي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن الكريم، - بجامعة أم القرى: مكة المكرمة، (١٤٤٠-هـ= ٢٠١٨م).
٤٩.محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الدراية والرواية من علم التفسير، ٦ج (دمشق - بيروت: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، ١٤١٤هـ).
٥٠.محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرّازي، الملقب بفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب أو التّفسير الكبير، ط٣، ٣٢ج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).
٥١.محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، ٥ج، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوه عوض (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م).
٥٢.محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢ج، تحقيق: علي محمد الضباع (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت).

٥٣.محمد بن ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ٧ج (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م).
٥٤.محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجه (وماجه اسم أبيه يزيد)، سنن ابن ماجه، ٢ج، حقّق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ت).
٥٥.محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، ٥ج، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعَبد اللّطيف حرز الله (دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩م).
٥٦.محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرّد، الكامل في اللغة والأدب، ط٣، ٤ج، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م).
٥٧.محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرّد، المقتضب، ٤ج، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب، د. ت).
٥٨.محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ١٠ج، تحقيق: صدقي محمد جميل (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ).
٥٩.محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، تفسير القاسمي المسمى بـ (محاسن التأويل)، ط٢، ٩ج، ضبطه وصححه وخرج آياته وأحاديثه: محمد باسل عيون السّود (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).
٦٠.محمد سيد طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ١٥ج (القاهرة – مصر: دار المعارف، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م).
٦١.محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ٣ج (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م).

٦٢.محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن أبي داود، ٧ج (الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م).
٦٣.محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن الترمذي، ٣ج (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).
٦٤.محمد ناصر الدين الألباني، ضعيف سنن أبي داود، ٢ج (الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م).
٦٥.محمود بن عبد الرحيم صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ط٤، ٣١ج (دمشق – بيروت: دار الرشيد، مؤسسة الإيمان، ١٤١٨هـ).
٦٦.محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ١٦ج، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).
٦٧.محمود بن علي بسّة المصري، العميد في علم التجويد، المحقق: محمد الصادق قمحاوى، (الإسكندرية: دار العقيدة، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م).
٦٨.معمر بن المثنى التيمي البصري، مجاز القرآن، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ).
٦٩.مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد القيسي، مشكل إعراب القرآن، ط٢، ٢ج، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
٧٠.ناهر بن حمدان بن عوض المحمدي، الوقوف الواردة عن الإمام أبي حاتم السجستاني (من سورة الفاتحة إلى نهاية سورة آل عمران) جمعاً ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، المدينة المنورة، ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ).
٧١.يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، المعروف بالفرّاء، معاني القرآن، ٣ج، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي (مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت).